

# استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد-جامعة الزقازيق

دبلوم معهد التخطيط القومي

باحث اقتصادى بوزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية

E.Mail:hossien159@yahoo.com

MOBILE:(002)(0106237534)

## مقدمة

لا شك في أن الاستثمار الأجنبي المباشر -والذى أصبح من أهم عناصر العولمة المالية<sup>1</sup>- يعد أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة<sup>2</sup>، فهو يميل الى أن يكون أكثر استقرارا بما يمثله من استراتيجيات طويلة المدى للاستثمار وبما يعود به على الدولة المضيفة من فوائد منها نقل التكنولوجيا ودفع عجلة التجارة والنمو الاقتصادى.

## مشكلة البحث وأهميته

تحتاج مصر الى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادى، وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر، بالإضافة الى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

1 يمكن تعريف العولمة بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات راجع:- عمرو محيى الدين، "العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمى: اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الإنتاج الصناعى"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى، العدد(71)، ديسمبر 2002، ص 5.

بينما يمكن تعريف العولمة المالية على انها تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، وهذا التكامل يحتاج فى الأساس الى أن تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالى المحلى وايضا تحرير حساب رأس المال. ويتعاطم ذلك التكامل عندما يؤدي الى زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود وزيادة مشاركة المقرضيين والمقترضيين المحليين فى الأسواق العالمية، راجع :-

حسين عبد المطلب الأسرج، "التدفقات المالية الى مصر فى ظل العولمة المالية"، متاح فى: [econowpa.wustl.edu/eprints/fin/papers/0409/0410002.pdf](http://econowpa.wustl.edu/eprints/fin/papers/0409/0410002.pdf) pp 4-10

- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton, "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C., 2001, p1

<sup>2</sup> تنقسم التدفقات الرأسمالية العالمية الى نوعين: رسمية وغير رسمية -فالتدفقات الرسمية هى تلك التى تتم بقرار من السلطة النقدية فى الدولة المقرضة (عادة البنك المركزى المصرى) وتنتج هذه التدفقات عن ادارة السلطة لموارد الدولة المالية لتحقيق أهداف محددة ولتكن توازن ميزان المدفوعات على سبيل المثال، وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح والمعونات أو القروض الرسمية لحكومات الدول المتلقية (المدينة).

-أما التدفقات غير الرسمية فهى التى تخرج من الدولة المقرضة بقرارات من جهات خاصة، ولذلك تسمى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتنقسم الى ثلاثة أنواع هى الاستثمار الأجنبى غير المباشر (الاستثمار فى الأوراق المالية) Indirect Foreign Investment or Portfolio Investment ويقصد به اجمالى رؤوس الأموال التى تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم باصدار أوراق مالية (أسهم وسندات وغيرها) فى أسواق المال العالمية، أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلى لهذه الدول المتلقية. أما النوع الثانى فهو القروض المصرفية، والنوع الثالث وهو محور هذا البحث فهو الاستثمار الأجنبى المباشر. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع وأهم الفروق بينها راجع:-

-شربين مصطفى صبحى، الاستثمار الأجنبى فى الأوراق المالية: المحددات وأهم الانعكاسات على الدول المتلقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص ص 10-12

-على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، 1995، ص ص 12-13

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات فى مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها ، فإنها لم تنجح فى أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات تؤكد ضالة نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو 237 مليون دولار فى عام 2003 مقارنة بنحو 2.28 مليار دولار فى المغرب ، 1.34 مليار دولار فى السودان ونحو 634 مليون دولار خلال نفس الفترة ، بينما بلغت هذه التدفقات نحو 10.1 ، 10.78 ، 13.56 ، 11.41 مليار دولار فى كل من البرازيل ، المكسيك ، هونج كونج ، سنغافورة على الترتيب خلال عام 2003. من ناحية أخرى فان البيانات تؤكد حدوث تراجع فى تدفقات الاستثمار الأجنبى الى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو 5 أضعاف ما كانت عليه عام 2000 ، 4.5 ضعف ما كانت عليه عام 1998، كما أنها انخفضت خلال عام 2003 بنحو 63% مقارنة بالعام السابق. فكيف يمكن تنمية هذه التدفقات الى مصر؟ وماهى أهم أركان استراتيجية جذب وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر؟

## هدف البحث:

يهدف البحث الى عرض أهم ملامح استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر، من خلال مايلي:-  
- دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (92-2003).  
- التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (92-2003).  
- صياغة استراتيجية لجذب وتنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر.

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اتبع الباحث الطريقة الوصفية والتحليلية ، وتم استخدام بعض الأدوات الاحصائية كمقاييس النزعة المركزية ومعدلات النمو بالإضافة الى الأشكال والرسومات البيانية. وقد تم الاعتماد على بيانات منظمة الأونكتاد بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وبيانات هيئة الاستثمار ، بالإضافة الى عدد من التقارير الصادرة عن البنك الدولى. كما تمت الاستعانة أيضا ببعض الدراسات والبحوث التى تتعلق بموضوع البحث.

## خطة البحث:

تم تناول الموضوع من خلال الفصول التالية:-

- الفصل الأول: الاستثمار الأجنبى المباشر: إطار نظرى ومفاهيم أساسية
- الفصل الثانى: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبى المباشر 1992-2003
- الفصل الثالث: وضع مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر
- الفصل الرابع: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر

## الفصل الأول

### الاستثمار الأجنبى المباشر: إطار نظرى ومفاهيم أساسية

لم تكن العديد من حكومات البلاد النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبى المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وأولى عديد من

متخذى القرار فى الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التى تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.  
وفى هذا الفصل يتم التعرض لبعض المفاهيم الأساسية التى تتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك من خلال النقاط التالية:-

- أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر
- ثانيا: أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر والانتقادات الموجهة إليها
- ثالثا: الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبى المباشر
- رابعا: أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر
- خامسا: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر

### أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign Direct Investment

اختلفت النظرة الى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى النظرية الحديثة للنمو الاقتصادى، حيث أصبح ينظر اليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما فى معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبى المباشر على معدل نمو الناتج فى الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة فى رأس المال الانتاجى وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله.

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبى المباشر معدل نمو دخل الفرد فى البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع فى استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة الى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز فى الحساب الجارى. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة فى أوقات محددة كما فى الدين الخارجى إضافة الى أنه يمكن أن يساعد فى تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار فى البحوث والتطوير.<sup>1</sup>

والمقصود بالاستثمار الأجنبى المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>2</sup>  
ويعرف كل من صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون فى دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولى فى مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم فى يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.<sup>3</sup>  
وحسب تعريف الأونكتاد فان الاستثمار الأجنبى المباشر هو ذلك الاستثمار الذى يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبى أو الشركة

<sup>1</sup> Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region, 10<sup>th</sup> ERF paper, pp1-2 in www.erf.org.eg

<sup>2</sup> أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2

<sup>3</sup> على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص 16

الأم في فرع اجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتها.<sup>1</sup> ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن و عقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لانتاج السلع والخدمات.<sup>2</sup>

### ثانيا: أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، اذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات. ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:-<sup>3</sup>

1- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضالة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير اذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع

<sup>1</sup> راجع :-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار 99/1 ، الكويت، ص 2.

- UNCTAD Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/10(VOL.1), New York, 1999, P7

<sup>2</sup> مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص ص 2-3.

<sup>3</sup> للتفاصيل راجع :-

-عمر البيلي، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص ص 126-130

- على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص ص 18-22

-بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد 2 ، 1997 ، ص ص 12-22

بهذه الأنشطة سيؤدي الى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

3-قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلى مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها الى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية فى العمالة غير المهارة ، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية الا فى حالات قليلة.

4-قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والادارية وتطويرها، وتزاد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. الا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التى تشكل منافسا لها فى السوق المحلى وحدثت أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

5-إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التى تسوق فى السوق المحلى فى نقل المعلومات الفنية لمستهلكى تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضرورى تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات الى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين.

ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية فى نقل التكنولوجيا الحديثة الى السوق المحلى محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القليلة ذات الدخل المرتفع فى البلاد النامية.

6-إضافة الاستثمارات الأجنبية الى التكوين الرأسمالى لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها. وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات فى علاج الخلل الهيكلى لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعى ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

ولكن قد لا توجه الشركات متعددة الجنسية استثماراتها الى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم فى علاج الخلل الهيكلى لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة فى ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج فى تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية نمثله فروع الشركات الأجنبية ولأخرى متخلف تكنولوجيا ويحتوى على الشركات الوطنية. ويضاف الى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد فى تلك البلاد وبالتالي محدودية المساهمة فى تطوير قطاع الصناعة التحويلية، كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

7-دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات الدولية المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبى (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة الى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات فى الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة امكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، الا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات فى المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يلى:-

أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses)، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاهها ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسية، لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيء فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق.

وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها Over-Invoicing، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيوداً مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دوراً هاماً في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمر الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وأخيراً قد تستطيع الشركات متعددة الجنسية المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع.

وهناك مجموعة من النتائج والملاحظات الهامة تشير إليها فيما يلي:-

- أن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة ذات درجات الحماية المرتفعة إزاء الواردات تكون أقل توجهاً للتصدير من تلك الاستثمارات في الدول ذات مستويات الحماية الأقل.

- أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات، يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف وفي حالة زيادة الطلب على العرض، فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق

أسعار الصرف الثابتة، فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي الى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

وبصفة عامة، فإن التضارب في المصالح وارد تماما بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعضه فيما يلي:<sup>1</sup>

1- من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج الى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية، على حين ترغب معظم الدول المضيفة الى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها الى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.

2- من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها، على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والادارية.

3- الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي الى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القومية للدولة الأم.

4- أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة اجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية، فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول، أو عن طريق أغلقها ولو جزئيا بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق.

### ثالثا: الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.<sup>2</sup> وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs<sup>3</sup> كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التي تحددتها الشركة الأم.<sup>4</sup>

وقد تبني كل من العالم Dunning والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفا متنسعا لهذه الشركات، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظلها بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الانتاج أو

<sup>1</sup> منى قاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1، السنة 1998، 41، ص 57

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور هذه الشركات راجع:-  
-على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص ص 24-26

-بنك مصر، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد المصري، النشرة الاقتصادية، العدد 2، السنة 42، القاهرة، 1999، ص ص 47-49

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 44

<sup>4</sup> عمر البيلي، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مرجع سابق، ص 123



المبيعات أو الخدمات فى دولتين أو أكثر.<sup>1</sup> أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الاستراتيجية الانتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على وحدات انتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى اطار استراتيجية موحدة. أما العالم Vernon فقدم تعريفا أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على عدد معين من الوحدات الانتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر، على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار أمريكى خارج الدولة الأم، وكل هذا فى اطار استراتيجية موحدة.<sup>2</sup>

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هى المالكة للأصول المستخدمة فى الانتاج فى الخارج. أما الفرع الأجنبى Foreign Branch (المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى مقرها الدولة المضيفة Host Country والتى تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة فى الإدارة.<sup>3</sup>

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجى، الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، زيادة درجة التنوع والتكامل، السيطرة، أسواق احتكار القلة.<sup>4</sup> وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التى تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجى والأساليب الادارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والاعلان.<sup>5</sup>

وتجدر الاشارة الى حدوث نمو هائل فى عدد الشركات متعددة الجنسية، حيث يوجد فى الوقت الحاضر ما لا يقل عن 61 ألف شركة أم لها حوالى 900 ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيذا للاستثمار الأجنبى المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار<sup>6</sup> مقارنة بنحو 39 ألف شركة أم

<sup>1</sup> على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص 26

<sup>2</sup> بنك مصر، الشركات متعددة الجنسية ودورها فى الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص 45

<sup>3</sup> راجع:-- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزية، السنة الثانية، اصدار 99/1، الكويت، ص 1.

<sup>4</sup> UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Opict, P7

راجع :-

على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص 26

منى قاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، مرجع سابق، ص 58-66

<sup>5</sup> تجدر الاشارة الى أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا محوريا فى زيادة عولمة الاقتصاد العالمى، وفى عام 1999 شكلت العمليات المحلية لنحو 2400 شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو 26% من الناتج المحلى الأمريكى، ونحو 63% من اجمالى الصادرات الأمريكية، 37% من اجمالى الواردات الأمريكية، ونحو 68% من نفقات البحوث والتطوير فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يقرب على نصف العاملين بالقطاع الصناعى الأمريكى يعملون فى مثل هذه الشركات فى عام 2004. راجع

- Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research(NBER), Working Paper 11003, Cambridge, December 2004, p1

<sup>6</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2004: The Shift Towards Services, United Nation, New York, 2004, p xvii

لها حوالي 279 ألف فرع منتشرة في كافة أرجاء العالم، برصيد استثمارات بلغ 2.7 تريليون دولار عام 1995.<sup>1</sup>

#### رابعاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عديداً من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:<sup>2</sup>

#### 1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

#### 2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

#### 3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزءٍ من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عدد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والتقنيات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقد بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملها وتضع عليها العلامة

<sup>1</sup> عمرو محيي الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي: اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الإنتاج الصناعي، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup> راجع:-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مرجع سابق، ص 4-5.  
- UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Opict, pp19-25

التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط الى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة. ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة الى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

#### 4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم هذه الأشكال ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- الاستثمار المشترك: Joint Venture

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:-

- أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ت- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك.
- ث- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا. كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- ج- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك اذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات، تنمية قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدماتية بالدول المضيفة.

#### 2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-Owned FDI<sup>2</sup>

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الانتاجي والخدمي بالدولة

<sup>1</sup> مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص 18-19

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 25

المضيفة .وتترد الدول كثيرا فى التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، الا أن الدلائل العلمية تشير الى انتشار هذا النوع من الاستثمارات فى الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزاياه التى تتمثل فى أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبى تؤدي الى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة فى اشباع حاجة السوق المحلى وايجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن فى ميزان المدفوعات والمساهمة فى التحديث التكنولوجى على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل فى خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية فى حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

### 3-مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations<sup>1</sup>

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبى والطرف الوطنى يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثانى بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبى أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلى للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة.. الخ، التجهيزات الرأسمالية فى مقابل عائد مالى يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبى أو الا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أى مشاركة للمستثمر الأجنبى فى ادارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر فى مجال الانتاج.

### 4-الاستثمار فى المناطق الحرة Free Zones<sup>2</sup>

يهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات.

## خامسا: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر

<sup>1</sup> نفسه، ص 27

<sup>2</sup> تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير Export Processing Zones (EPZs)، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة. وبرغم اختلاف الأشكال التى تأخذها هذه المناطق الا أن جميعها تشترك فى أنه لا يتم فرض أى نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجى، كما تعامل المنتجات التى تخرج من هذه المناطق الى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج. وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها اداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التى تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التى من شأنها جذب الاستثمارات اليها. ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمى متزايد باقامة المناطق الحرة باعتبارها احدى الصيغ التى تساهم بفاعلية فى جذب رؤوس الأموال العالمية، فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم فى عام 2002 نحو 3 آلاف منطقة مقابل 500 منطقة فى عام 1995 و176 منطقة فى عام 1986. كما زادت أعداد الدول التى تضم مناطق تصديرية حرة من 47 دولة فى عام 1986، الى 73 دولة فى عام 1995 لتصل الى 116 دولة فى عام 2002. لمزيد من التفاصيل راجع:-

-المرجع السابق، ص 28-30

- البنك الأهلى المصرى، تقييم أداء المناطق الحرة فى مصر، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، العدد 3، القاهرة، ص 5-19

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الاقدام على الاستثمار فى بلد ما وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات دون الخوض فى تفاصيلها.

### 1- مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index and FDI Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة فى تقرير الاستثمار العالمية لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد فى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فى نشاطها المحلى والخارجى وخلق وظائف فى سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر فى تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة فى قياس أداء الدول فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين، الأول: هو مؤشر الأداء و يشير إلي مدى نجاح اقتصادها فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا الى حصة البلد من الناتج المحلى الاجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، أما المؤشر الثانى فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقاس إمكانات اقتصادها فى جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر الى 13 مكون لقياس إمكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات الى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلى الاجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لاجمالي السكان، التصنيف السيادة للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشرى الأداء والامكانات كالاتى:

-مجموعة الدول السباقة، أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات مرتفعة.  
-مجموعة الدول دون الامكانات، أى الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة.  
-مجموعة الدول أعلى من الامكانات، أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات منخفضة.  
-مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهى تلك الدول التى تتصف باداء منخفض وامكانات منخفضة.<sup>1</sup>

### 2- مؤشر المخاطر القطرية:<sup>2</sup>

أصبحت مؤسسة Political Risk Services من أشهر هذه الجهات حيث تقوم باصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التى تحصل عليها. ويستند نظام تقييم المخاطر على اعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، حيث تعطى أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية. وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هى: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الاجمالية للمجموعة.

### 3-المؤشر الثلاثى المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة Wealth OF Nations Index for Emerging Economies<sup>1</sup>

1 راجع، حسين عبد المطلب الأسرج، وضع مصر فى تدفقات الاستثمار العالمية: عرض لأهم ما جاء فى تقرير الاستثمار العالمى لعام 2004، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، تحت النشر، معهد التخطيط القومى، القاهرة

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل راجع، مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص 45-52

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة، العالمي، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

## الفصل الثاني

### اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر 1992-2003

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير الى زيادة الحاجة الى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلا عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.

وفي هذا الفصل يتم تحليل اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2003)، وذلك كما يلي:-

أولا: العوامل التي أدت الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (1992-2003)

ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وأهم اتجاهاته خلال الفترة (1992-2003)

رابعا: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2003)

### أولا: العوامل التي أدت الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا خلال العقدين الماضيين حيث زادت بنحو ثلاثة اضعاف خلال الفترة 1982-1990 لتصل الى 203 مليار دولار عام 1990 مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982. ثم زادت بنحو سبعة اضعاف خلال الفترة 1990-2000 لتصل الى نحو 1490 مليار دولار عام 2000<sup>2</sup>. ولكنها اخذت في الانخفاض في السنوات التالية لتصل الى 560 مليار دولار عام 2003 . ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العديد من العوامل يذكر منها مايلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> للتفاصيل راجع، المرجع السابق، ص ص 52-54

<sup>2</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، المم

المتحدة، نيويورك، 2003، ص 5

<sup>3</sup> لمزيد من التفاصيل راجع:-

1-الزيادة الكبيرة فى حاجة الدول الى التمويل الخارجى فى وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض معدل الادخار العالمى من حوالى 23.2% خلال الفترة 1974-1985 الى نحو 21.2% خلال الفترة من 1986-1997 ثم واصل انخفاضه ليصل الى 19% عام 2002.<sup>1</sup>

2-انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة الى المشروطة الزائدة للقروض التى تقدمها المنظمات الدولية والتى قد تتعارض مع قرارات واضعى السياسة فى الدول المقترضة.

3-تفكك الاتحاد السوفيتى السابق والتحول الاقتصادى الذى اعتمدته دول أوروبا الشرقية بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر، إضافة الى التوسع الهائل الذى شهدته الشركات عبر الوطنية التى تلعب الدور الرئيسى فى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.

4-اتجاه العديد من الدول التى عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة، وقد تراوحت النسبة التى تضمنها هذا البرنامج ما بين 20%-80% من اجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى هذه الدول.<sup>2</sup>

5-تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التى تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبى المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التى وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية.

6-تبنى أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادى تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجى الهائل وخاصة فى مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والاحصاءات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار فى الدول المختلفة، فضلا عن أن هذا التقدم التكنولوجى سهل عملية انتقال الأموال من بلد الى آخر وقلل من تكلفة نقلها وهو الأمر الذى ساهم فى سهولة تدفق هذه الأموال.

وفيما يلى عرض لاتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (

1992-2003).

**أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (1992-2003).**

يتضح من الجدول رقم (2) بالملحق الاحصائى والخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد والتوزيع الاقليمي له خلال الفترة (1992-2003)، زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد بصورة كبيرة خلال الفترة، حيث زادت هذه التدفقات من نحو 311 مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (1992-1997) الى حوالى 1086.8، 1388 مليار دولار خلال عامى 1999، 2000 وبمعدل زيادة بلغ 249.5%، 346.3% على الترتيب. ولكن يلاحظ انخفاض هذه التدفقات فى السنوات التالية لتصل الى نحو 678.8، 560 مليار دولار خلال عامى 2002، 2003 على الترتيب، أى انخفضت بحوالى النصف عما كانت عليه فى عام 2000.

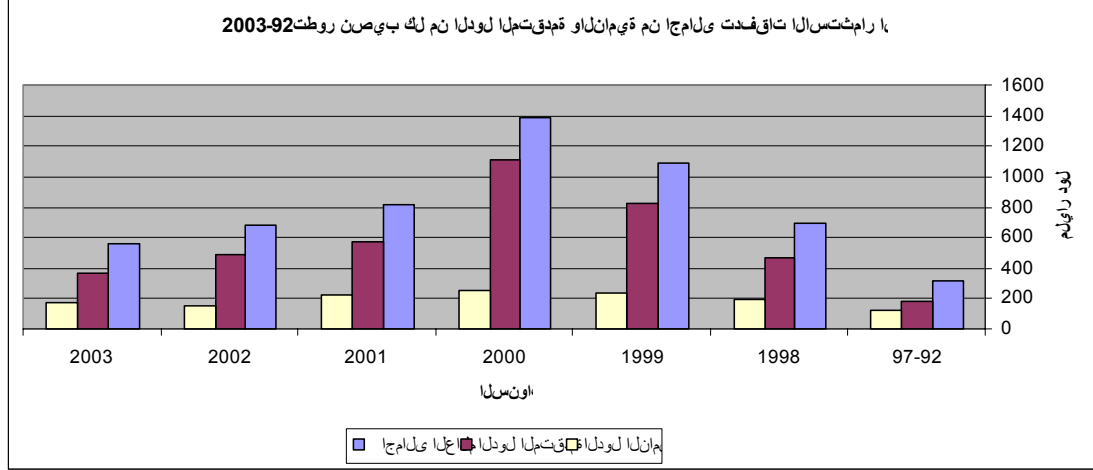
- أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق، مرجع سابق، ص 5-8

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبى والبنى فى منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، ص 5

<sup>1</sup> World Bank, World Development Indicators, different issues

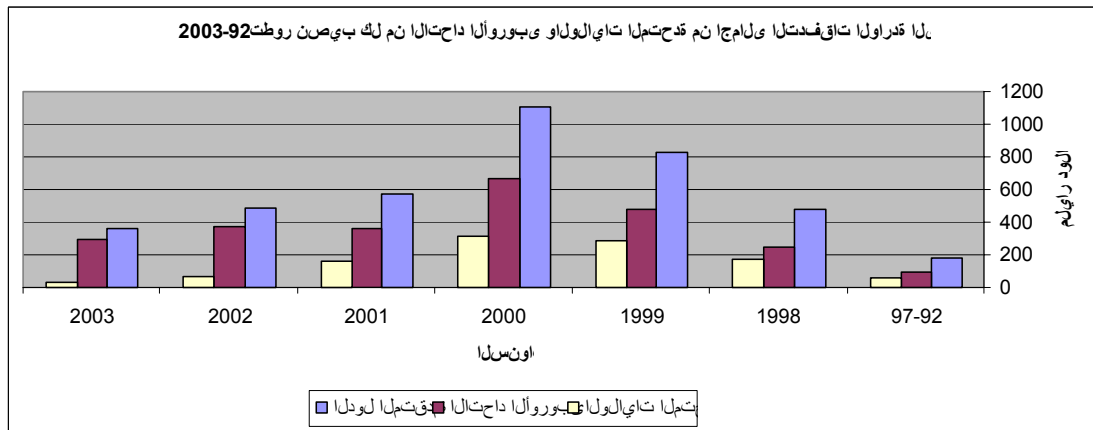
<sup>2</sup> على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة 1974-1990، مرجع سابق، ص 17، ص 302

وكما يتضح من الشكل البياني التالي فإن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات الى نحو 366.6 مليار دولار في عام 2003 وبما يشكل 65.5% من اجمالي التدفق السنوي العالمي، مقابل نحو 180.8 مليار دولار وبما يشكل 58.2% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة (1997-1992)



ويلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمة خلال الفترة 1992-2000 لتصل الى أعلى مستوى لها عام 2000 لتبلغ 1108 مليار دولار وبما يمثل 79.8% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية. ولكن يتضح من الشكل أن هذه التدفقات اخذت اتجاهها تنازليا في السنوات التالية لتصل الى حوالي 366.6 مليار دولار عام 2003 بمعدل انخفاض بلغ 66.8% عما كانت عليه في عام 2000.

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية -خاصة دول الاتحاد الأوروبي- تستحوذ على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت الى نحو 312.2 مليار دولار وبما يشكل 84.6% من اجمالي هذه التدفقات الى الدول المتقدمة في عام 2003، مقارنة بنحو 100.8 مليار دولار وبما يمثل 55.8% من اجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمة كمتوسط سنوي خلال الفترة 1997-1992. وبرغم هذا الارتفاع إلا أنها ما زالت تنخفض بنحو 38% ، 99.6% عن التدفقات في عام 1999 ، 2000 ، وبالبالغة 500 ، 697.4 مليار دولار على الترتيب.



ويتضح من الشكل السابق أيضا الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992-2003 حيث بلغت 29.8 مليار دولار عام 2003 مقابل 283.4 ، 314 مليار دولار عامي 1999 ، 2000 وبمعدل انخفاض



بلغ 89.5% ، 90.5% على الترتيب. كما أنها انخفضت بنحو 51% عما كانت عليه كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997 والبالغ 60.3 مليار دولار.

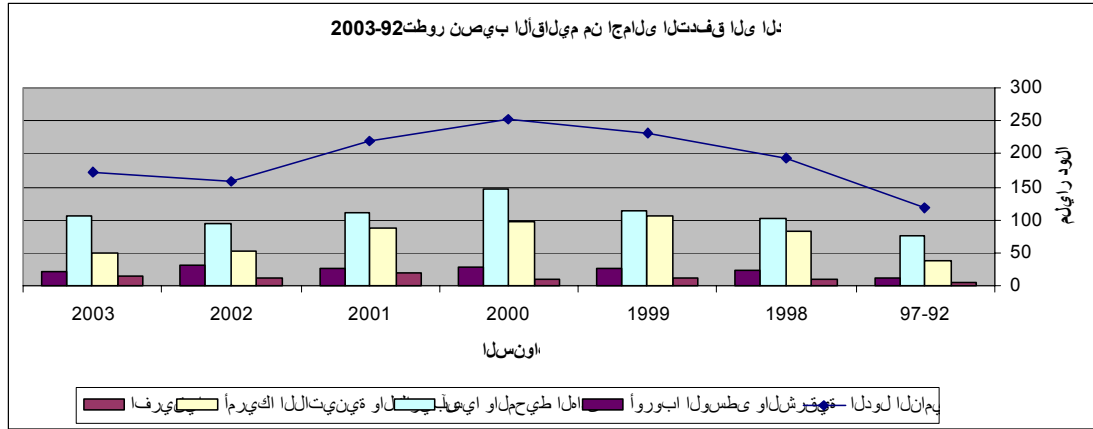
ولا شك في أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة، فاقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل الانفتاح وتوفير المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية، وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكتبية والتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرصا استثمارية في مختلف الأنشطة، بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح الآن أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر. كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي وبالتالي تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها، بالإضافة الى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية، كما أنها توفر الاطار القانوني الخاص بالبت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة، أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي، فضلا عن أن الدول النامية توفر تنوعا في الفرص الاستثمارية بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها لتبلغ ذروتها في عام 2000 حيث بلغت 252.5 مليار دولار مقارنة بنحو 118.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1997-1992)، إلا أن نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض الى نحو 18.2% عام 2000 مقارنة بنحو 38.1% كمتوسط سنوي للفترة (1997-1992).

ويلاحظ أيضا انخفاض هذه التدفقات في السنوات التالية لتصل الى 157.6 مليار دولار وبما يشكل 23.2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2002، ولكنها ارتفعت بمعدل 9% في عام 2003 لتصل الى نحو 172 مليار دولار وبما يشكل 28% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة.

وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه -وكما يتضح من الشكل التالي- يوجد تفاوتات وتباينا واضحا في تدفق هذه الاستثمارات الى الأقاليم المختلفة في الدول النامية، حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق، ولم توزع هذه التدفقات أفقيا بشكل كبير، وذلك كما يوضحه العرض الموجز التالي لأهم الاتجاهات الرئيسية لهذه التدفقات:-

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص 7-8



**أولا: منطقة آسيا والمحيط الهادى:** لا مبالغة فى القول بأن منطقة آسيا والمحيط الهادى تستحوذ على نصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول النامية، فمن الشكل السابق يلاحظ الانتعاش الهائل فى هذه التدفقات لتصل الى نحو 146.2 مليار دولار وبما يمثل نحو 58 % من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية عام 2000 مقارنة بنحو 74.5 مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (97-92)، وبما يعادل 62.5% من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية خلال الفترة. ويلاحظ أن هذه التدفقات قد انخفضت فى السنوات التالية لتصل الى نحو 94.5 مليار دولار وبما يعادل 60% من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية عام 2002، ثم ارتفعت لتصل الى 107 مليار دولار بما يوازي 62.2 من اجمالى التدفقات الى الدول النامية خلال عام 2003 وبمعدل نمو بلغ 14% مقارنة بعام 2002.

ويمكن القول بأن معدلات النمو والأداء الاقتصادى المرتفع وتحسن البيئة الاستثمارية والتكامل الإقليمى داخل المنطقة ونقل مواقع أنشطة الإنتاج وتوسيع شبكاته الإقليمية من جانب الشركات متعددة الجنسية كان سببا فى تحسن وزيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه الدول. ويلاحظ أن رصيد الاستثمار الأجنبى المباشرة فى الخدمات قد ارتفع من 43% من مجموع رصيد الاستثمار الداخلى الى المنطقة عام 1995 الى 50% عام 2002، فى حين أن الرصيد المتعلق بالتصنيع قد انخفض الى 44%<sup>1</sup>.

**ثانيا: منطقة أفريقيا:** يلاحظ من الشكل السابق حدوث تحسن ملموس فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى منطقة أفريقيا خلال الفترة (2003-1992)، حيث ارتفعت الى 15 مليار دولار عام 2003 وبما يمثل 8.7% من اجمالى التدفقات الى الدول النامية، مقارنة بنحو 5.9 مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (1997-1992) وبما يمثل حوالى 5% خلال تلك الفترة. ورغم هذه الزيادة فإنها ما تزال أقل من الذروة التى وصلت إليها عام 2001 وبالغلة 19.6 مليار دولار وبما يمثل 8.9% من اجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول النامية.

ويمكن القول بأن التأخر النسبى فى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادى مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة الى أن أفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نموا فى العالم -والتي لم تستطع أن تجتذب سوى نسبة محدودة جدا من الاستثمار الأجنبى المباشر- وأيضا افتقار القارة للموارد البشرية المدربة وما عانتها القارة من الحروب والصراعات العرقية خلال عقد التسعينات كان سببا فى جعلها غير آمنة لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمى 2004: التحول نحو الخدمات، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 12

<sup>2</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبى والبنى فى منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، ص 9

وبصورة عامة، فإن البلاد الغنية بالموارد الطبيعية (أنجولا، تشاد، جنوب أفريقيا، غينيا الاستوائية، نيجيريا) قد ظلت تشكل الجهات الرئيسية التي تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى أفريقيا.<sup>1</sup>

**ثالثاً: منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي:** ارتفعت التدفقات الاستثمارية العالمية الواردة الى هذه المنطقة الى نحو 107 مليار دولار عام 1999 مقارنة بنحو 38.2 مليار دولار وبما يمثل 32.2 % من اجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط سنوي للفترة (92-97). ويلاحظ أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاهها تنازلياً خلال الفترة (99-2003) حيث انخفضت من الذروة التي وصلت اليها عام 1999 والتي تمثل نحو 46.3% من اجمالي التدفقات المباشرة الواردة الى الدول النامية الى نحو 49.7 مليار دولار وبما يمثل 28.9% من اجمالي التدفقات الى الدول النامية عام 2003 .

ويمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل تضافرت مع بعضها وأدت الى حدوث هذا الانخفاض المتتالي في التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه المنطقة بداية من عام 1999 وهي الأزمة الاقتصادية الخانقة في الأرجنتين والغموض الاقتصادي والسياسي في بعض الدول، وضعف الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي (وهو المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى المنطقة، بصرف النظر عن الولايات المتحدة)، والكساد أو النمو البطيء في عدة دول بالمنطقة، قد أدت الى انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان قطاع الخدمات الأشد تضرراً من هذا الانخفاض، وأثبت الاستثمار المباشر في التصنيع أنه استثمار مرن تماماً، ونادراً ما يطرأ عليه أي تغيير، على الرغم من تباطؤ جهة تصديره الرئيسية في المنطقة، وهي الولايات المتحدة، ومن تزايد نقل الأنشطة التي تتطلب عمالة مكثفة الى آسيا.<sup>2</sup>

**رابعاً: أوروبا الوسطى والشرقية:** شهدت هذه المنطقة بصفة اجمالية انتعاشاً ملحوظاً في التدفقات الاستثمارية المباشرة الداخلة اليها، حيث ارتفعت من نحو 11.5 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) وبما يعادل 9.7% من اجمالي التدفقات للدول النامية الى حوالي 27.5 مليار دولار وبما يمثل 10.9% من اجمالي التدفقات الى الدول النامية عام 2000، ثم الى نحو 31.2 مليار دولار عام 2002 وبما يمثل 19.8% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الى الدول النامية، ولكنها انخفضت الى نحو 21 مليار دولار بما يمثل 12.2% من اجمالي التدفقات الى الدول النامية عام 2003.

وتجدر الإشارة الى تباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الصناعات في هذه المنطقة، ففي الوقت الذي يحرز فيه الاستثمار في صناعة السيارات نجاحاً لا بأس به، يواجه الاستثمار في صناعة الالكترونيات المشاكل، وقد ظهر كذلك توجه لدى الشركات (بما فيها الشركات التابعة الأجنبية) الموجودة في عدة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية، وعلى الأخص تلك التي انضمت الى الاتحاد الأوروبي، بأن توقف الأنشطة التي تنفذها عمالة غير ماهرة وتوسيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وتستفيد من المستوى التعليمي للقوى العاملة المحلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات، مرجع سابق، ص 8

<sup>2</sup> راجع :-

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2003: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 10  
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات، استعراض عام، مرجع سابق، ص 13

<sup>3</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2003: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي، استعراض عام، مرجع سابق، ص 10-11

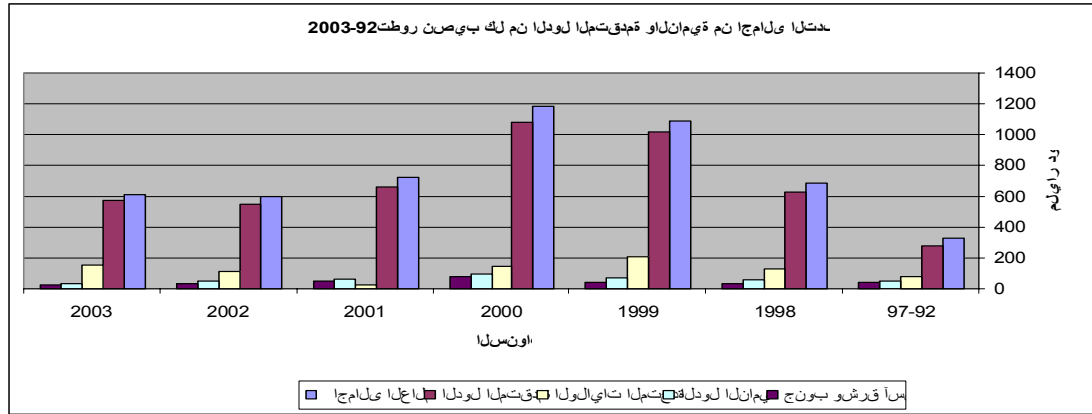
وقامت عدة بلدان من الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي، كجزء من جهودها الرامية الى دعم جاذبيتها أمام المستثمرين (الأجانب والمحليين) بخفض ضرائبها على الشركات الى مستوى يضارع تلك الموجودة في أماكن مثل أيرلندا. وهذا المزيج من الأجور المنخفضة نسبياً، وانخفاض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، وإمكانية الحصول على إعانات من الاتحاد الأوروبي- الأمر الذي زاد من وجود مناخ استثماري موات وقوة عاملة ماهرة بدرجة مرتفعة وإمكانية الوصول بحرية الى باقى أسواق الاتحاد الأوروبي- هو أمر يجعل البلدان المنضمة أماكن جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من دول الاتحاد الأوروبي أو من دول أخرى<sup>1</sup>.

**ثانياً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم اتجاهاته خلال الفترة (1992-2003).**

توضح بيانات الجدول رقم (3) ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة خلال الفترة 1992-2003، إذ زادت التدفقات الصادرة من 328.2 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (92-97) الى حوالي 1186.8 مليار دولار في عام 2000، ثم أخذ ذلك التدفق في الهبوط بمعدلات كبيرة الى أن وصل الى 596.5 مليار دولار عام 2002، أى بما يعادل نصف التدفقات في عام 2000. ويرجع ذلك أساساً الى موجة الركود الاقتصادي الذي عانى منها الاقتصاد العالمي. ويلاحظ زيادة هذه التدفقات بصورة طفيفة في عام 2003 لتصل الى 612.2 مليار دولار.

وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لهذه التدفقات قد شهد نمواً ملحوظاً- كما هو موضح في جدول رقم (1)- فقد بلغ هذا المعدل نحو 35.1% خلال الفترة (96-2000)، مقارنة بنحو 16.6% خلال الفترة (91-95). وقد ارتفع ذلك المعدل ليصل الى 2.6% عام 2003 مقارنة بمعدل انخفاض بلغ 17.3% عام 2002.

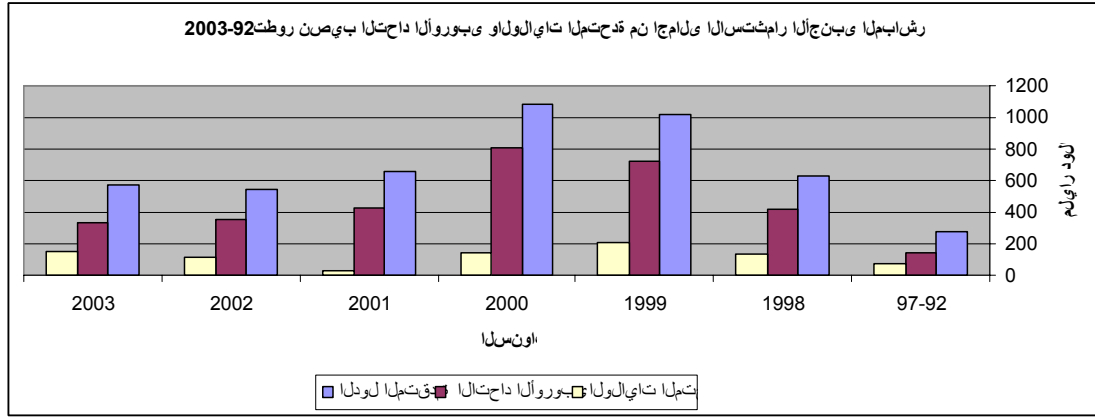
ويتضح من الشكل التالي أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو الدول المتقدمة، حيث يمثل نصيبها حوالي 93% من التدفقات الصادرة للاستثمارات على مستوى العالم ككل عام 2003، بينما كان نصيب الدول النامية حوالي 5.8% من تلك التدفقات.



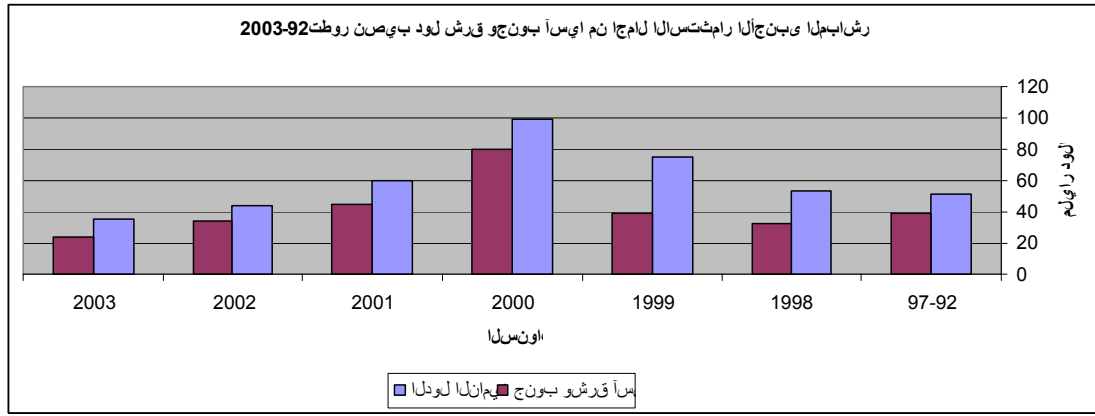
ويلاحظ من الشكل التالي أن نصيب الاتحاد الأوروبي من مجموع التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة بلغ 44% كمتوسط سنوي للفترة (92-97) ثم ارتفع الى 72.4%، 55%

<sup>1</sup> بالرغم من ذلك التحسن تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى هذه البلاد المنضمة للاتحاد الأوروبي من 23 مليار دولار عام 2002 الى 11 مليار دولار عام 2003 راجع:- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات، استعراض عام، مرجع سابق، ص 16

خلال عامي 2000 ، 2003 على الترتيب. ويتضح أيضا أن من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة هي دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا حيث تسيطر هذه الدول على نحو 80% من تلك التدفقات خلال عام 2003.



أما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الدول النامية، فإنه يلاحظ انخفاض حصتها من نحو 15.7% من اجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط للفترة (1997-92) الى نحو 8.3% عام 2000، ثم الى نحو 5.8% عام 2003. ويتضح من الشكل التالي أن دول جنوب وشرق آسيا مازالت تستحوذ على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية، حيث ارتفعت من 39 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (97-92) بما يمثل 75.9% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية الى 80 مليار دولار وبما يمثل نحو 81% من اجمالي التدفقات الصادرة من الدول النامية عام 2000.



ويلاحظ من الشكل أيضا أن هذه التدفقات اخذت اتجاهها تنازليا في السنوات التالية لتصل الى 23.5 مليار دولار وبما يمثل 66% من اجمالي التدفقات من الدول النامية لعام 2003<sup>1</sup>.

#### رابعا: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2003)

شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد أو الصادر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2003-1992. فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (1) فقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليصل الى حوالي 8245 مليار دولار خلال عام 2003 وبما يعادل نحو 113% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 22.8% من اجمالي الناتج المحلي

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل راجع:

UNCTAD , World Investment Report 2004: The Shift Towards Services, Opcit, pp 12-29

الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية مقابل نحو 1950 مليار دولار وبما يمثل 40.5% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 8.6% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 1990، ونحو 796 مليار دولار عام 1982 وبما يمثل 34.8% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 6.8% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية .

كما ارتفع أيضا رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال نفس الفترة من نحو 590 مليار دولار عام 1982 وبما يمثل 25.8% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 5% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية ليصل الى نحو 1758 مليار دولار وبما يمثل 36.5% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 7.8% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 1990، ثم الى نحو 8197 مليار دولار خلال عام 2003 وبما يعادل نحو 112.4% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونحو 22.7% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الجارية .

من جهة أخرى فإنه يلاحظ زيادة معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليصل الى حوالي 16.9% خلال الفترة (1996-2000) مقابل 9.3% خلال الفترة (1991-1995)، وارتفع أيضا الى 12.7% عام 2002 مقابل 7.4% عام 2001، إلا أنه انخفض الى 11.8% عام 2003. كما ارتفع أيضا معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ليصل الى نحو 17.1% خلال الفترة (1996-2000) مقابل 10.7% خلال الفترة (1991-1995)، وأيضاً ارتفع الى 13.8% عام 2002 مقابل 5.9% عام 2001، إلا أنه انخفض انخفاضاً طفيفاً خلال عام 2003 ليصل الى 13.7%.

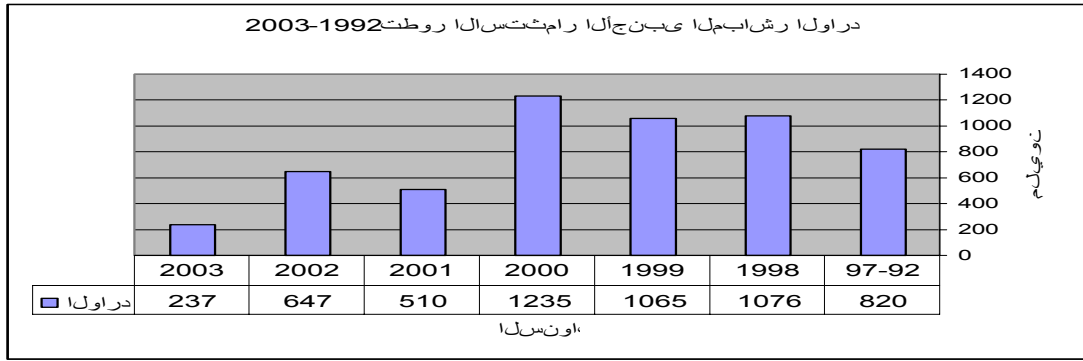
### الفصل الثالث

#### ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر

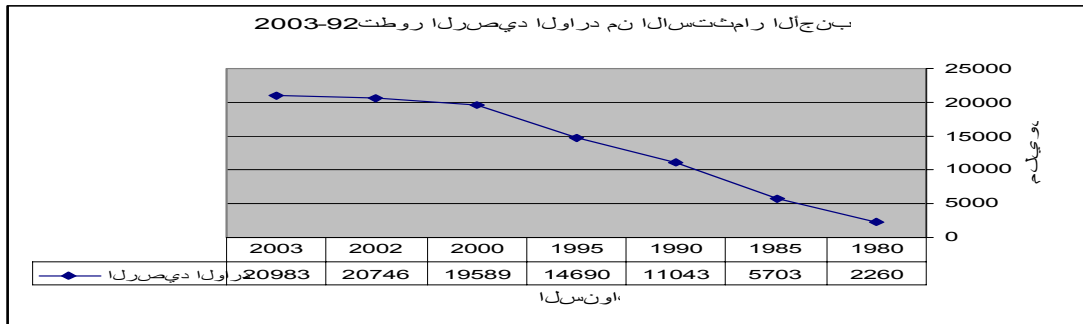
يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً فعالاً وأساسياً في عملية التنمية في مصر باعتباره عنصراً مكماً للمدخرات المحلية وبديلاً عن الاقتراض الخارجي وما يتبعه من اعباء تستنزف ما يتم انجازه، بالإضافة الى أن تدفق هذه الاستثمارات غالباً ما يكون مصحوباً بنقل الخبرات في الادارة والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، فضلاً عن انشاء صناعات جديدة تؤدي الى خلق المزيد من فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة. ويخصص هذا الفصل للتعرف على ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر، وذلك علي النحو التالي:

**أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر Inward خلال الفترة (92-2003)**

بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر - كما هو موضح بالشكل التالي - نحو 820 مليون دولار خلال الفترة (92-97) ، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام 1998 وحتى عام 2003 حيث انخفضت من 1079 مليون دولار إلي 237 مليون دولار بمتوسط معدل انخفاض بلغ نحو 22.3% خلال الفترة (98-2003). كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت إلي 647 مليون دولار عام 2002 مقابل 510 مليون دولار عام 2001، ثم تراجعت بمعدل 63.4% عام 2003 مقارنة بالسابق.



من ناحية أخرى، وكما يتضح من الشكل التالي ، زاد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 11 مليار دولار عام 1990 إلى 19.6 مليار دولار عام 2000، ثم إلى 20.98 مليار دولار عام 2003.

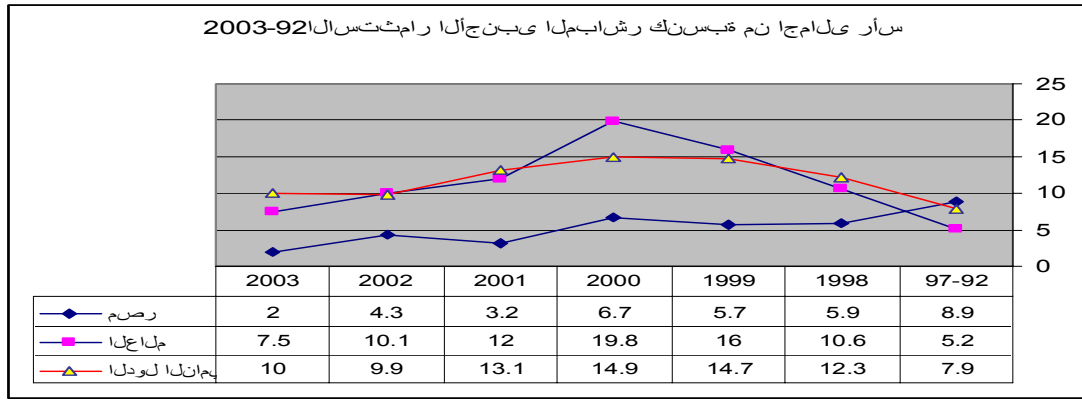


### ثانيا: تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (1992-2003)

ينظر الى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشرين؛ الأول: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى تكوين رأس المال الثابت، الثاني: نسبة الرصيد المتراكم او تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي. وفيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في الدول العربية خلال الفترة (1992-2003)

#### 1- تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى تكوين رأس المال الثابت:

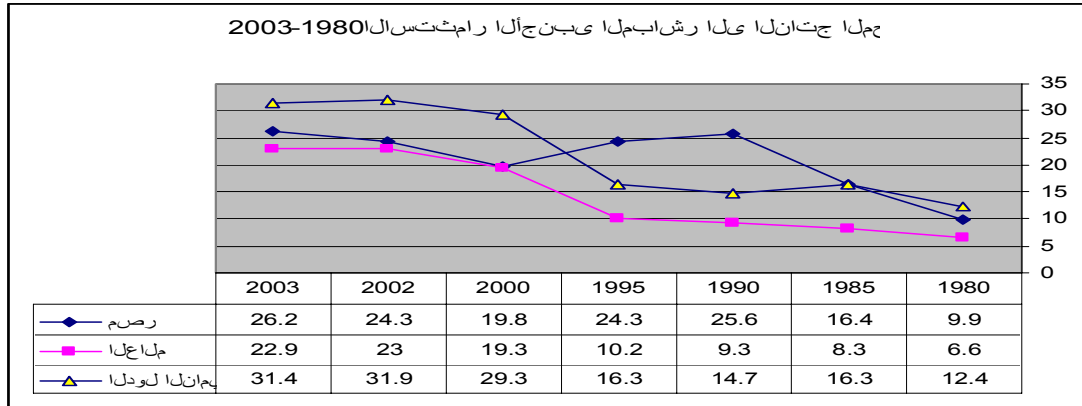
من الشكل التالي يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى تكوين رأس المال الثابت على مستوى العالم قد أخذت اتجاها تصاعديا لترتفع من 5.2% كمتوسط للفترة (92-97) الى أعلى قيمة لها عام 2000 والبالغة 19.8%، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى 7.5% عام 2003 . في حين انخفضت نسبة هذه الاستثمارات إلي إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر من نحو 8.9% في المتوسط خلال الفترة (1992- 1997) إلي 5.7% عام 1999، ثم انخفضت انخفاضا حادا عام 2003 لتبلغ نحو 2%.



وبوجه عام يمكن القول بأن هذه النسبة كانت تقل عن النسب التي تحققت سواء بالنسبة للدول النامية أو بالنسبة للعالم باستثناء متوسط الفترة 97-92.

## 2- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل التالي زيادة نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة من عام 1980 وحتى 1990 من 9.9% إلى 25.6%، ثم انخفاضها إلى 19.8% عام 2000، ولكنها ارتفعت إلى 26.2% عام 2003.

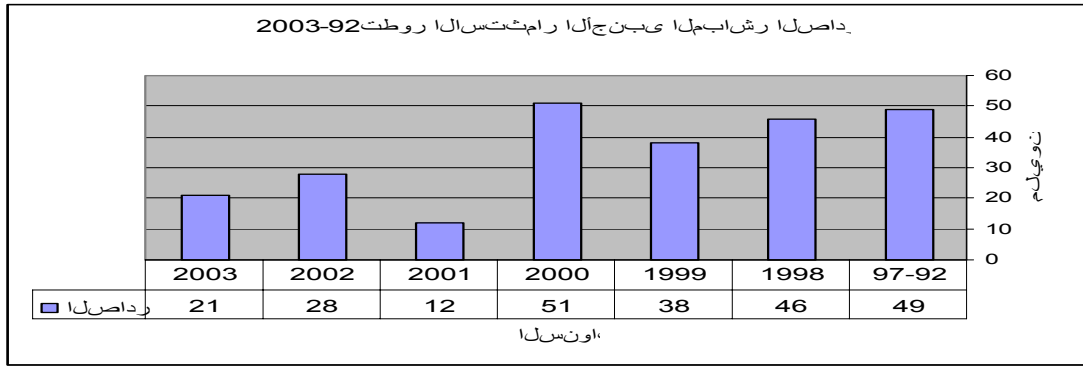


ويلاحظ أن هذه النسب وان كانت تزيد عن المستوى العالمي المحقق خلال الفترة (92-2003)، إلا أنها تقل عن المستوى المحقق في الدول النامية والذي ارتفع من 12.4% عام 1980 إلى 31.4% عام 2003. وانخفاض هذه النسبة يعنى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر كان أسرع من نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

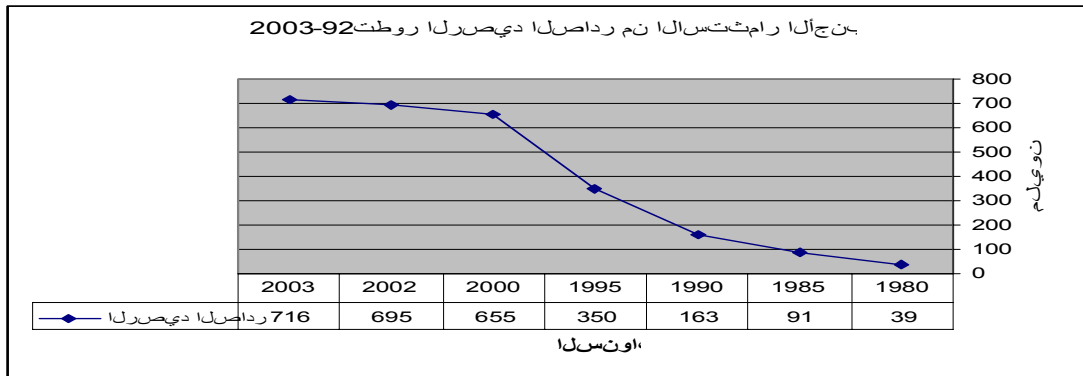
## ثالثاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر Outward خلال الفترة (92-2003)

بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر نحو 49 مليون دولار خلال الفترة (92-97)، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام 1998 وحتى عام 2003 حيث انخفضت من 46 مليون دولار إلى 21 مليون دولار. ويلاحظ أن أعلى قيمة لهذه الاستثمارات كانت في عام 2000 حيث بلغت 51 مليون دولار في حين أن أقل قيمة لها كانت 12 مليون دولار وذلك في عام 2001 كما هو موضح بالشكل التالي.





من جهة أخرى -كما هو فى الشكل التالى- فقد زاد رصيد هذه الاستثمارات من 163 مليون دولار عام 1990 إلى 655 مليون دولار عام 2000، ثم إلى 716 مليون دولار عام 2003.



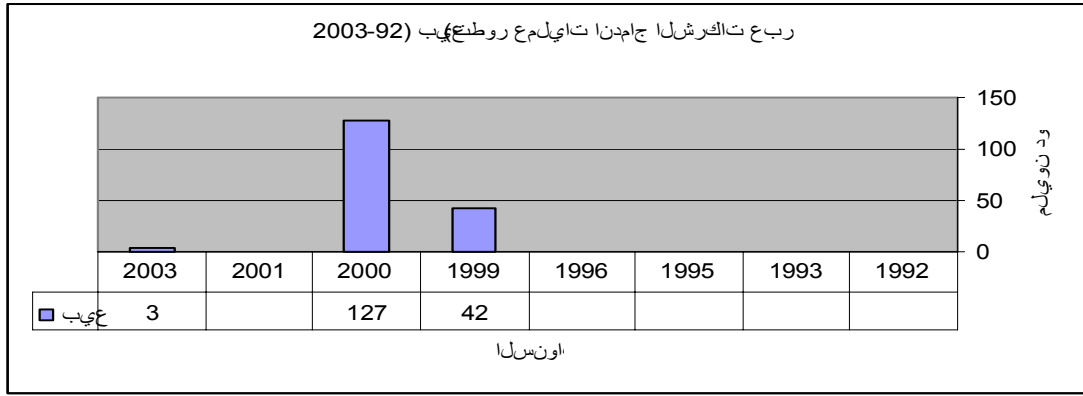
و جدير بالذكر ، أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت قد انخفضت من نحو 0.4% في المتوسط خلال الفترة (1992- 1997) إلى 0.2% عام 1999، ثم انخفضت انخفاضا حادا عام 2001 لتبلغ نحو 0.1% ولكنها ارتفعت إلى 0.2% عام 2003. كما أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة قد زادت من 0.2% عام 1980 إلى 0.4% عام 1990، ثم إلى 0.9% عام 2003.

#### رابعا: أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

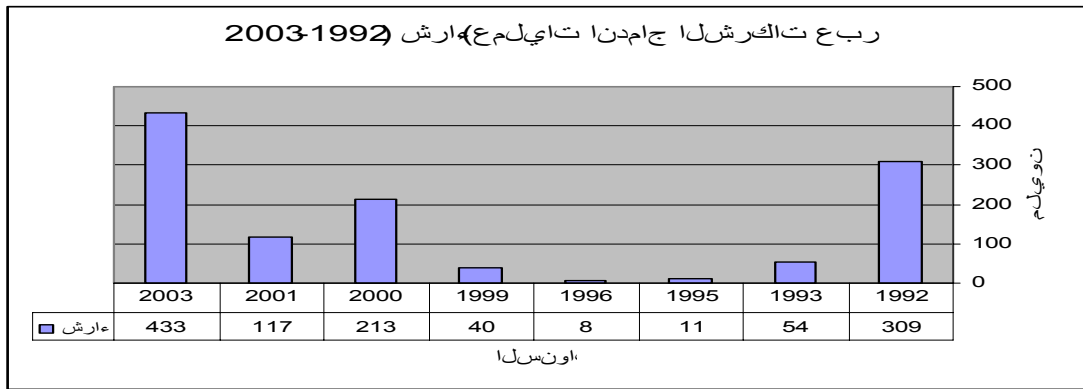
وفيما يتعلق بأداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيبها وفقا لمؤشرات الأونكتاد، فقد انخفض ترتيب مصر فى مؤشر امكانيات جذب ال FDI الى المرتبة السبعون خلال الفترة (2000-2002) بانخفاض درجة واحدة مقارنة بالفترة (1999-2001). فى حين ارتفع ترتيب مصر فى مؤشر الأداء الى المرتبة 123 خلال الفترة (2001-2003) مقارنة بالمرتبة 113 خلال الفترة (2000-2002). وقد تم تصنيف مصر ضمن مجموعة الاحتمالات المنخفضة Below Potential حيث أنها تتميز بارتفاع احتمالات تدفق ال FDI وأداء منخفض ال FDI .

#### خامسا: عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود فى مصر Cross- Border M&A

كانت عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود فى مصر Cross- Border M&A كما يلى:-  
أولا: بالنسبة لعمليات البيع، فقد ارتفعت من 42 مليون دولار عام 99 الى نحو 127 مليون دولار عام 2000 ثم انخفضت انخفاضا بالغا فى عام 2003 لتصل الى 3 مليون دولار.



ثانيا: أما عمليات الشراء، فقد انخفضت من 309 مليون دولار عام 92 الى 8 مليون دولار عام 96 ثم الى 3 مليون دولار عام 98 ولكنها ارتفعت الى 213 مليون دولار عام 2000 ثم الى 433 مليون دولار عام 2003 مقابل 5 مليون دولار عام 2002.



### سادسا: الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر

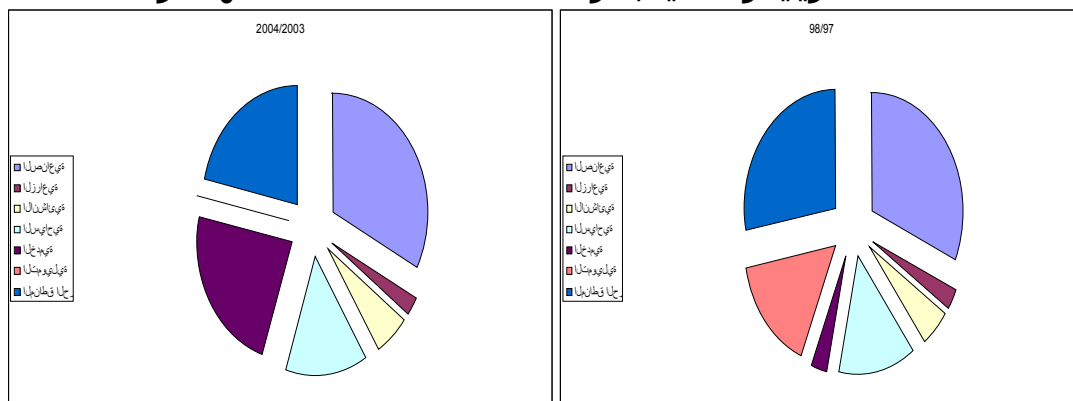
وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر يلاحظ زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر في السنوات الأخيرة نتيجة قيام الحكومة المصرية بالعمل على استكمال عملية الخصخصة والانفتاح على السوق العالمي، حيث بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية طبقا للتقرير السنوي لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة لعام 2003/2002 والتي ساهمت في شركات تم تأسيسها في المجال الصناعي طبقا لقانون الاستثمار حوالي 175 شركة برؤوس أموال مصدرية بلغت 7 مليار جنيه وتكاليفها الاستثمارية تجاوزت 11 مليار جنيه وقد ساهمت هذه الشركات في توفير حوالي 37 ألف فرصة عمل مباشرة. وقد توزعت هذه الشركات على النحو التالي: 10 شركات في صناعات الغزل والنسيج، 23 في الصناعات الغذائية، 35 شركة في الصناعات الكيماوية، 64 شركة في الصناعات الهندسية، 6 شركات في صناعات مواد البناء، 19 شركة في الصناعات المعدنية، 18 شركة في الصناعات الدوائية. ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المساهمات الأجنبية سواء في الشركات التي تم تأسيسها طبقا لقانون الاستثمار رقم 8 لسنة 97 أو طبقا لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 حيث ارتفعت من 14.3% عام 2002 الى 25.7% عام 2003، ارتفعت من 4.8% عام 2002 الى 18.3% عام 2003 على الترتيب<sup>2</sup>.

### سابعا: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>:

1 الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوي لعام 2003/2002، ص ص 105-109  
<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل، راجع وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، فبراير 2004، ص 62.  
<sup>3</sup> البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (4)، المجلد (57)، 2004، ص ص 89-90

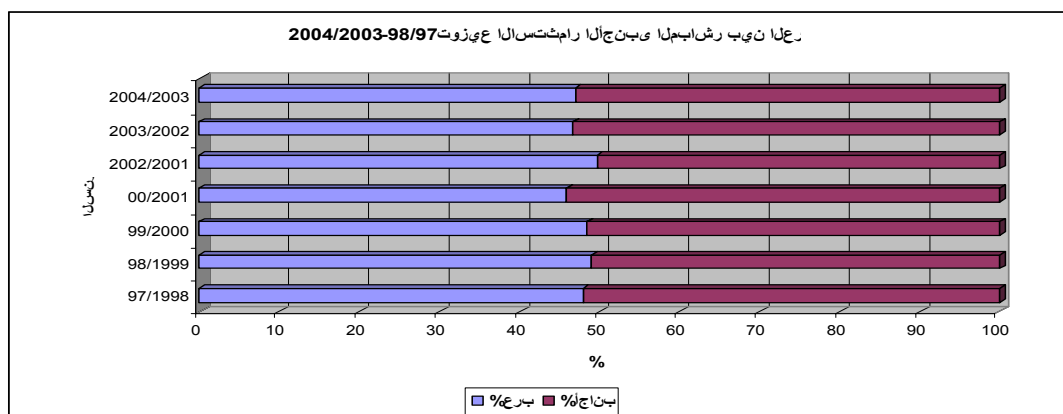
## أ- طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة:

يتضح من الجدول (11) بالملحق الإحصائي -وكما يتضح من الشكل التالي-استحواذ قطاع الصناعة بنحو ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر فى السنوات من 1997 / 1998 حتى 2004/2003، يليه المناطق الحرة والتي استحوذت على ما بين 18%-28%، بعد ذلك القطاعات التمويلية والخدمية بنحو 18.8 % -23.2% خلال نفس الفترة.



## ب- طبقا للعرب والأجانب:

يتضح من الشكل التالي استحواذ الدول الأجنبية على النسبة الأكبر فى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة 2004/2003-98/97 وذلك بالمقارنة بالمساهمات العربية، هذا وقد بلغت أعلى نسبة تفاوت من الاستثمارات الأجنبية والعربية فى عام 2001/2000 (8% تقريبا)، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية فى ذات العام نحو 54 مليار جنيه مقابل 46 مليار جنيه للاستثمارات العربية، وأدنى نسبة تفاوت كانت فى عام 1999/1998 (2% تقريبا)، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية 51 مليار جنيه مقابل 49 مليار جنيه للاستثمارات العربية.



## الفصل الرابع

### عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

على الرغم من الجهود المبذولة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبى الى مصر، إلا أن هناك عدد من العقبات التى تعوق تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المأمول، وفيما يلى ذكر لأهم هذه العقبات وجهود الحكومة لمواجهتها<sup>1</sup>.

### أولاً: الصعوبات التى تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر

- 1- الافتقار الى حافية الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر داخل مصر وخاصة فى ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.
- 2- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات غير مرنة وفعالة فى التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.
- 3- البيروقراطية والعراقيل التى تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبى منه بشكل خاص.
- 4- نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبى.
- 5- اقتصار الاستثمار الأجنبى المباشر -بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
- 6- ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوروبية.

7- على الرغم من أن الاعفاءات الضريبية التى يوفرها النظام الضريبي فى مصر تخفض من عبء السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لمصر موقعا تنافسيا فى جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى مثل اسرئيل وتونس، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية. ذلك أن الحوافز الضريبية وان كانت مفيدة للمشروعات القائمة إلا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة. كذلك فإن الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التى يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة فى البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة فى مصر، كذلك فإن تعقد النظام الضريبي يمثل عائقا رئيسيا أمام الشركات خاصة فى ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التى تعمل فى المناطق الحرة). هذا فضلا عن الصعوبات التى ينطوى عليها التقدير والتنبؤ بالالتزامات الضريبية. بالإضافة الى فض المنازعات الضريبية التى يمكن أن تستغرق لجلها عشر سنوات<sup>2</sup>.

8- إذا ما أجرينا تقييما لبيئة أداء الأعمال فى مصر فى عام 2004 نجد -برغم تحسنها المستمر مقارنة بأعوام 2002، 2003- أنها مازالت بحاجة الى مزيد من الإصلاح والتيسير. تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الإجراءات وتحسين آليات انفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، يعد من أهم العوامل التى تؤثر على القرار الاستثمارى بصورة ايجابية.. فكما يتضح من الجدول رقم (6) بالملحق الاحصائى يتضح مايلى:-

<sup>1</sup> البنك الأهلى المصرى، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (4)، المجلد (57)، 2004

<sup>2</sup> تقدر احدى الدراسات أن سعر الضريبة الفعلى على الآلات والمعدات فى الأنشطة الصناعية حوالى 32%، وفى الأنشطة الخدمية حوالى 46% ويبلغ هذا السعر على الاستثمار فى المخزون 57% فى النشاط الصناعى، وحوالى 46% فى النشاط الخدمى، فى حين أن سعر الضريبة الفعلى على الأرض فيبلغ مستوى سالباً أى أن النظام الضريبي الحالى ينحاز ضد الاستثمار فى المعدات والآلات وضد الاستثمار فى المخزون، كذلك فإن الاستثمار الذى يمول بالأرباح المحتجزة يتعرض لعبء ضريبي أعلى من الاستثمار الذى يمول عن طريق الدين وذلك راجع لامكانية خصم مصاريف الفائدة من الضرائب. راجع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر، مجلس الوزراء، يوليو 2004، ص ص 28-29

- الوقت اللازم لترخيص منشأة فى مصر هو 43 يوم مقارنة بنحو 8 يوم، 11 يوم، 14 يوم، 9 يوم فى كل من سنغافورة، هونج كونج، المغرب، تونس على الترتيب.
- الوقت اللازم لتسجيل عقار فى مصر هو 193 يوم مقارنة بنحو 4 يوم فى السعودية، 5 يوم فى تونس، 8 يوم فى لبنان، 9 يوم فى كل من سنغافورة، تركيا على الترتيب. أيضا يشكل الاقتصاد الخفى فى مصر نحو 35.1% مقارنة بنحو 13.1% فى كل من سنغافورة والصين، 16.6% فى هونج كونج<sup>1</sup>.
- كما أن الحد الأدنى لرأس المال اللازم للمشروع كنسبة من الدخل الوطنى للفرد فى مصر يبلغ نحو 815%، فى حين يبلغ صفر فى عديد من الدول النامية كما هو موضح بالجدول رقم 6 من الملحق الاحصائى.

إضافة الى ذلك لا بد من ضرورة النظر فى مادة الإفلاس من قانون التجارة وترشيد الإجراءات المعقدة وتحديد مدة زمنية لإعلان الإفلاس فضلا عن ضرورة تفعيل إجراءات الصلح الواقى من الإفلاس، حيث يرى هؤلاء الخبراء أن نظام الإفلاس فى مصر يعد سببا مباشرا فى هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عرقلة عمليات الخروج من السوق وصعوبة الإجراءات القانونية وطول فترتها، مما يشكل إهدارا للوقت والمال، فالوقت اللازم لإنهاء إجراءات الإفلاس فى مصر هو 4.2 سنة مقارنة بنحو 8 شهور فى سنغافورة، ونحو عام فى كل من هونج كونج وجامايكا وحوالى 1.8 سنة فى المغرب، 1.3 سنة فى تونس.

#### ثانيا: أهم الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار

اتجهت الحكومة المصرية خلال المرحلة الأخيرة الى اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار عموما والأجنبى بصفة خاصة، ومثال ذلك مايلى:-

1- صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 13 لسنة 2004، حيث يعد الاطار القانونى أحد العناصر الأساسية لتهيئة المناخ الاستثمارى الجيد، وكان قد صدر القانون رقم 65 لسنة 1971 فى شأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم 43 لسنة 1974، وتم تعديله بالقانون رقم 32 لسنة 1977، وبعد ذلك جاء القانون رقم 159 لسنة 1981 وتلاه صدور القانون 230 لسنة 1989، ثم القانون رقم 8 لسنة 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والذى تم تعديله أخيرا بالقانون رقم 13 لسنة 2004. وقد هدف هذا التعديل الى تيسير إجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته<sup>2</sup>.

2- استحداث وزارة جديدة للاستثمار تجمع بين القطاعات التى كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال والمجلس الأعلى للتأمين والهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة العامة للرقابة على التمويل العقارى. وقد تحددت أهداف هذه الوزارة فى تحسين مناخ الاستثمار وازالة المعوقات أمام المستثمرين وتفعيل الدور الأساسى للهيئة العامة للاستثمار فى الترويج للمستثمر المحلى والأجنبى وإيجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك المستثمرين، كما تهدف الى ايجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك القوانين المنظمة للاستثمار لتهيئة مناخ ملائم لاجتذاب الاستثمار فى مصر.

<sup>1</sup> راجع مساهمة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، مؤتمر قضايا الإصلاح العربى: الرؤية والتنفيذ، مكتبة الإسكندرية 12-14 مارس 2004، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> Embassy of the United States of America, Investment Climate Report, Egypt, July 2004. pp2-6

3- تحرير الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية<sup>1</sup>، وتبنى سياسة نقدية جادة مع اتباع سياسة مالية توسعية مع عدم تدخل الحكومة فى قوى السوق فيما يختص بالأجور والأسعار هذا بالإضافة الى التعديلات الضريبية المنتظرة.

4- تخفيض التعريفات الجمركية وازالة القيود المفروضة على الواردات بهدف تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى وتحسين المناخ الاستثمارى وجعله أكثر جذبا ومحفزا للاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يعمل هذا التخفيض على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية وبتيح الفرصة لجميع المستثمرين وخاصة الأجانب لادخال كافة مستلزمات الانتاج من سلع رأسمالية وآلات ومعدات و سلع وسيطة بتكاليف أقل عما سبق. وقد عالج هذا القرار تشوهات ضخمة بالتعريفات الجمركية والتي كان ينتج عنها الكثير من البيروقراطية، كما راعت التعريفات الجديدة الموازنة بين الحماية والكفاءة الاقتصادية (حيث أن الاقتصاد المصرى والقطاع الانتاجى يحتاجان خلال هذه المرحلة الى الحماية الرشيدة وليس الحماية المطلقة). هذا بالإضافة الى انشاء المركز الضريبي الجمركى النموذجى الذى ساعد على تطوير أساليب التعامل الجمركى.

5- تفعيل المزيد من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية، حيث بدأ مع مطلع عام 2005 تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية، وكذا تم التوقيع على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكوز)<sup>2</sup>.

## الفصل الخامس استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات فى مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإنها لم تنجح فى أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات تؤكد ضالة نصيب مصر

<sup>1</sup> للتفاصيل راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، أداء السياسة النقدية فى مصر 1997-2004، بحث مقدم الى المؤتمر الرابع والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، 5-7 مايو 2005، ص ص 8-9

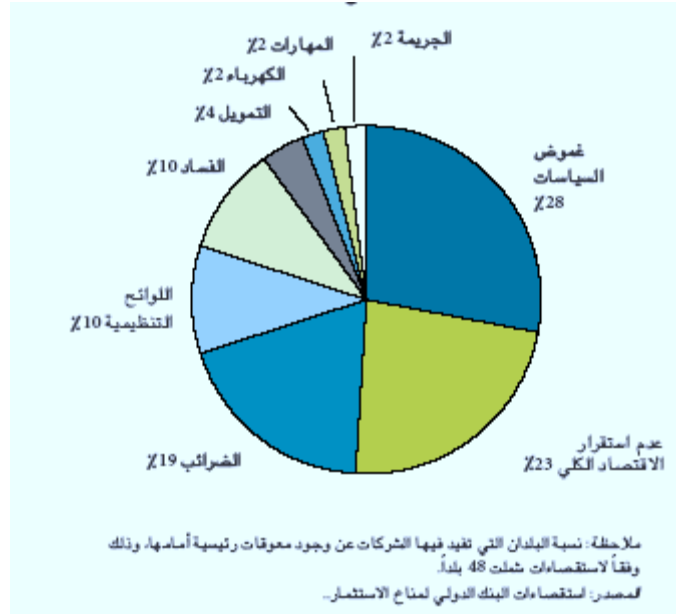
<sup>2</sup> للتفاصيل حول هذا البروتوكول راجع المرفق رقم 2 بالملحق الاحصائى

من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو 237 مليون دولار فى عام 2003 مقارنة بنحو 2.28 مليار دولار فى المغرب، 1.34 مليار دولار فى السودان ونحو 634 مليون دولار خلال نفس الفترة، بينما بلغت هذه التدفقات نحو 10.1 ، 10.78 ، 13.56 ، 11.41 مليار دولار فى كل من البرازيل ، المكسيك ، هونج كونج ، سنغافورة على الترتيب خلال عام 2003. من ناحية أخرى فان البيانات تؤكد حدوث تراجع فى تدفقات الاستثمار الأجنبي الى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو 5 أضعاف ما كانت عليه عام 2000 ، 4.5 ضعف ما كانت عليه عام 1998، كما أنها انخفضت خلال عام 2003 بنحو 63% مقارنة بالعام السابق. وفيما يلي عرض لأهم أسس استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

### أولاً: تحسين مناخ الاستثمار:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسى بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود فى البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة، بعضها ثابت أو شبه ثابت. إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعة، بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة، وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية. والى تنصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات<sup>1</sup>. وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما فى ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما يتضح من الشكل التالى

<sup>1</sup> على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص 4-5



كما خلاص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%<sup>1</sup>.

ويبرز تقرير البنك الدولي المشار اليه أربعة تحديات أكثر عمقاً ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي. فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشدّ العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنّها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة وتجارب الدول المتعددة في جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>، لا بد من إعادة نظر وتصويب في بعض المسلمات في المجالات الاقتصادية والنظريات التي تعتمد عليها، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها:-

- أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى <http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/>

<sup>2</sup> راجع المرفق رقم (3) والمرفق رقم (4) بالملحق الاحصائي



- ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.
- ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.
- ث- تبسيط الاجراءات الادارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثمارى وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التى تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.
- ج- تكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه فى المشاريع التى يستثمر فيها، بالإضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة<sup>1</sup>.
- ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار فى المشاريع التى تضيف الى الاقتصاد الوطنى بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

لذلك فانه لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر وفى ظل انشاء وزارة للاستثمار فى مصر يجب دراسة دمج قوانين الاستثمار فى قانون موحد للاستثمار يحتوى على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بانشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية. حيث أن التنظيم الجيد والاجراءات المبسطة والمعلنة تقضى على انتشار الأنشطة غير الرسمية، وتشجع الاستثمارات الأجنبية كما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال والتي أفادت بأن تعقيد الاجراءات وعشوائية اللوائح التنفيذية وتفشى الفساد وضعف تنفيذ العقود يعد من أهم العوامل التى تؤثر على القرار الاستثمارى فى الدول النامية.

**تدعيم القطاع المالى:** أظهرت التجارب أن الدول التى تحظى بقطاع مالى ومصرفى متحرر ومتطور هي فى الغالب التى استفادت من الاستثمارات وحقت أداء اقتصاديا أفضل . كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالى والبنكي، نظرا لأهميته فى رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود. وبرغم الجهود المختلفة التى بذلت لإصلاح القطاع المالى (يمثل الجهاز المصرفى وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين أهم مكونات القطاع المالى فى مصر) خلال العقد الماضى من خلال اجراءات التحرير المالى

<sup>1</sup> يؤكد تقرير مؤشر مدركات الفساد 2004 (Global Corruption Report 2004) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International أن الفساد فى المشاريع الحكومية الكبيرة عقبة كءاء فى طريق التنمية المستدامة وأنه يسبب خسائر فادحة فى المال العام اللازم للتعليم والعناية الصحية ولتخفيف حدة الفقر. والمؤشر عبارة عن استطلاع للاستطلاعات يعكس مدى ادراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين وغير المقيمين فيه. ويستند مؤشر مدركات الفساد لعام 2004 الى 18 عملية مسح قامت به 12 مؤسسة مستقلة بين عامى 2002، 2004، قدمتها الى منظمة الشفافية، ويجب استيفاء 3 استقصاءات على الأقل للدخول فى ذلك المؤشر. والمؤشر يتكون من عشر نقاط الى الصفر بحيث تكون الدولة التى تقترب من العشرة أقل فسادا والعكس بالنسبة للدولة التى تقترب من الصفر. وتوصى المنظمة الدول التى حققت أقل من 7 نقاط بعمل اصلاحات ادارية. وقد حصلت مصر على 3.2 نقطة ناتجة من عمل ثمانية استطلاعات لتحتمل المرتبة 77 على مستوى العالم من بين 146 دولة شملها التقرير لتكون مع كل من بنين، ومالى، والمغرب، وتركيا. وهو الأمر الذى يتطلب جهدا خاصا وعمل العديد من الاصلاحات فى هذا الشأن. لمزيد من التفاصيل حول ذلك التقرير راجع [www.transparency.org/surveys/#cpi](http://www.transparency.org/surveys/#cpi)

وعن وضع مصر راجع الفصل الثامن من التقرير المشار اليه ص ص 184-189

وزيادة كفاءة الرقابة المالية، فإن الأمر لا زال يتطلب نظرة جديدة أكثر شمولاً لإصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي على نحو خاص. وفيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه القطاع المالي في مصر وسبل مواجهتها<sup>1</sup>.

**1- الجهاز المصرفي:** يلاحظ أن رأس المال الأساسي للجهاز المصرفي المصري وصل إلى نحو 5.4 مليار دولار مقارنة بنحو 20.6 مليار دولار، 8.9 مليار دولار في كل من السعودية والإمارات على الترتيب، ونحو 4.2 مليار دولار، 3.7 مليار دولار في كل من لبنان والأردن على الترتيب في عام 2002. إضافة إلى ذلك فقد انخفض القطاع المصرفي المصري أيضاً بانخفاض العائد على كل من رأس المال، المخاطرة، الأصول حيث بلغ 10%، 0.5%، 0.5% على الترتيب مقارنة بنحو 16.7%، 8%، 2.1% على الترتيب في السعودية، بنحو 14.5%، 10%، 1.9% على الترتيب في الإمارات، بنحو 17.4%، 12%، 1.7% على الترتيب في الكويت، بنحو 11.5%، 12%، 1.5% على الترتيب في عمان. وهناك عدد من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، منها :-

- 1- عدم كفاءة الإدارة المصرفية ونقص الكوادر المؤهلة، ضعف الهياكل المالية لبعض البنوك ووجود منافسة سعرية غير صحيحة بين البنوك لجذب قلة محدودة من العملاء وهو ما ينتج عنه استبعاد العميل الأفضل وزيادة المخاطر التي تتحملها البنوك دون مقابل مجز.
- 2- انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفي بصورة ملحوظة وانخفاض كفاءة وربحية العمليات المصرفية بوجه عام، كما أن البنوك عملت على توسيع الهامش بين الإقراض ورفع أسعار الخدمات مما أثر سلباً مرة أخرى على تكلفة الأموال وكفاءة العمليات المصرفية. وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الائتمان المصرفي في عام 2004/2003 ليصل إلى 4.3% مقارنة بنحو 1.4% عام 2002/2003 ويتوقع أن يصل إلى 4.3% عام 2005/2004، إلا أنه ما يزال يقل بكثير عما كان محققاً في عامي 99/98، 2000/99 والذي بلغ 24.6%، 13% على الترتيب.
- 3- مشكلة الديون غير المنتظمة وظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وأداء البنوك.
- 4- كثرة عدد البنوك وقلة عدد الفروع وتركزها إقليمياً لحد أن أصبحت الفروع الإقليمية مراكز للتكلفة وليس للإيراد.

ولمواجهة هذه التحديات يلزم:-

- إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسميتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفاء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي.
- التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك وتطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.
- إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الإقراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وأداء البنوك.

<sup>1</sup> راجع ورقة التوجه الاقتصادي للحزب الوطني الديمقراطي، المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي متاح في موقع الحزب على الانترنت [www.ndp.org.eg/2nd.confrence/eco-6.asp](http://www.ndp.org.eg/2nd.confrence/eco-6.asp)

- حث البنوك التى تتسم بقدره محدوده للاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها، مما يدعم من قوتها ويعزز من قدرتها على المنافسة والاستمرار.
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية والجهاز المصرفى والذى تستند فلسفته على إعادة إحياء برنامج تخارج المال العام من الشركات المشتركة والذى يشمل المساهمات العامة فى البنوك المشتركة، بالإضافة إلى تفعيل نصوص قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 بما يسمح بالمساهمة فى زيادة رؤوس أموال البنوك العامة وعلاج مشكلاتها ورفع كفاءتها وبخاصة المادة رقم 49 من القانون المشار إليه والتي تتيح للمصريين ولغيرهم تملك أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه فى أى قانون آخر.
- **قطاع التأمين:** لهذا القطاع أهمية بالغة فى تجميع المدخرات واستثمارها سواء بشكل مباشر بالاشتراك فى مشروعات اقتصادية أو غير مباشرة عن طريق الإيداع بالبنوك أو الاستثمار فى بورصة الأوراق المالية.
- وتكمن أهم التحديات التى تحول دون قيام هذا القطاع بدوره المنشود فى جذب المدخرات الاختيارية ما يلى:-
  - نقص الوعى التأمينى .
  - افتقار السلوك الادخاري.
  - خضوع أقساط التأمين للرسوم والدمغات التى تصل إلى 20% فى تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، 15% فى التأمينات البحرية.
  - وللنهوض بهذا القطاع لا بد من:-
  - استصدار التشريعات التى أعدت بالفعل مشروعات قوانينها مثل مشروعات التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث كل من السيارات والحريق والحوادث التى تقع بالتجمعات، ومشروع التأمين الطبى، ومشروع قانون صناديق التأمين الخاصة.
  - إعادة النظر فى الضرائب والرسوم التى يتم تحميلها على أقساط التأمين بالإضافة إلى إعادة هيكلة شركات التأمين ودمج الكيانات الصغيرة فى كيانات تأمينية قوية وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة فى رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين والاهتمام بتنمية الوعى التأمينى والسلوك الادخارى ودراسة تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.
- **بورصة الأوراق المالية:** أما عن التحديات التى تواجه تطوير بورصة الأوراق المالية فيتمثل أهمها فى نقص السيولة وانخفاض عدد الشركات المتداولة بالنسبة لاجمالي الشركات المقيدة والذى بلغ 10% فقط عام 2003، بالإضافة إلى قلة إصدارات سندات القطاع الخاص وغلبة السندات الحكومية، وأيضاً الاعتماد على البنوك بصفة أساسية لتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وضعف مشاركة المؤسسات المالية المختلفة فى أسواق الأوراق المالية؛ حيث أن جملة استثمارات صناديق التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال لم تتعد 1% فقط من اجمالى استثماراتها، وأخيراً المنافسة الشديدة من المراكز المالية الإقليمية.
- ولمواجهة هذه التحديات يلزم ما يلى<sup>1</sup>:-
- أولاً : التنسيق بين السياسات العامة المنظمة لسوق المال ، واتباع سياسة اقتصادية مشجعة على الإدخار .
- ثانياً : تنمية الوعى بأهمية الادخار والاستثمار فى الأوراق المالية .

<sup>1</sup> حسين عبد المطالب الأسرج، آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 478-477، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء، القاهرة، ابريل/يونيه 2005، ص ص 577-547

- ثالثاً : تنشيط العرض والطلب فى سوق الأوراق المالية.
- رابعاً : استحداث وتنويع الأوراق المالية المصدرة بالسوق.
- خامساً : العمل على تعدد جهات اصدار الأوراق المالية وضبط ايقاع التعامل بالسوق غير المنظم.
- سادساً : تعزيز الاشراف والرقابة على السوق وإيجاد نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق.
- سابعاً: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات
- ثامناً: العمل على تنمية استثمارات الأجنبى بسوق الأوراق المالية المصرية
- تاسعاً: العمل على تشجيع التعاون الاقليمى

**-تنمية الموارد البشرية:** لا شك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى يتطلب تنمية العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشرى) القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، ويلاحظ فى هذا الخصوص عدم قدرة العامل المصرى على المنافسة وذلك لانخفاض مهارته ومحدودية قدراته على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. ويمكن إيجاز اهم سياسات تنمية العنصر البشرى فى النقاط التالية:

- مزيد من المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- اعاده تخطيط وهيكله النظام التعليمى وتنمية القدرات البحثية والابداع لدى التلاميذ واتاحة وسائل اخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية والتي تتفق مع مجالاتهم.
- توفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبى.

**-الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار فى مصر:** فى ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبى فان اعداد استراتيجيه للترويج للاستثمار فى مصر يعد امرا ضروريا للغاية كما ان انشاء مؤسسة تكون مهمتها الترويج للاستثمار فى مصر اصبح ضرورة لا بديل لها، وتضطلع هذه المؤسسة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق فى الداخل والخارج، ووضع الضوابط والاجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة فى كافة المجالات (العمالة، توفير النقد الأجنبى، نقل التكنولوجيا، التصدير...). ويجب التأكيد على زيادة استخدام البريد الالكترونى فى خدمات التسويق عبر ارسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والأحداث الهامة والتشريعات المستحدثة بشكل فوري ودورى للمشاركين. كما يجب اعطاء أولوية لمجموعة خاصة من السياسات منها:-

- اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تحسن من سمعة البلد وبيئته الاستثمارية كالشفافية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والحوافز والنظم المؤسسية والادارية وخدمات بعد الاستثمار.
- اتخاذ الاجراءات التى تقود المستثمر الأجنبى الى المساهمة فى تنمية القدرات المحلية واستخدام الموردین المحليين وتنمية المهارات المحلية وترقية القدرات التكنولوجية.
- تطوير عدد من السياسات الوطنية الخاصة بمعالجة الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسية من حيث الممارسات المضرة بالمنافسة، وأثار تذبذب التدفقات على ميزان المدفوعات، نقل الأنشطة والتقنيات الملوثة للبيئة، اندثار المنتجات الوطنية...

**-الإصلاح السياسى:**إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبى بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محمود نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول لابد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والايجابية فى معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار ان المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبى وهو القادر على تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين بكافه انواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التى تقف في سبيلهم.

**-تشجيع التكامل المالى العربى:**ضرورة العمل اعطاء اولوية لجذب رؤوس الأموال العربية من المصارف الأوروبية والأمريكية ودراسة مدى امكانية قيام شركات متعددة الأقطار العربية تكون بمثابة قاطرة للاستثمار العربى على غرار الشركات متعددة الجنسيات لكى يأخذ المال العربى دورا رئيسيا فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية فى الدول العربية. وتفعيل السوق المالية العربية، ويتطلب ذلك ضرورة توافر سوق النقد التى تعمل على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير مثل اذون الخزانة والأوراق والكمبيالات التجارية، وكذلك سوق رأس المال لتوفير القروض طويلة الأجل التى تحتاجها الدول العربية لدفع عجلة التنمية.

وجدير بالذكر، أنه برغم تنامى موضوع عودة الأموال العربية المهاجرة فإنه لم تتصدى - حتى الآن-جهة مالية أو بحثية عربية لرصد ومتابعة تقديرات هذه الأموال على أسس علمية.ولهذا تختلف تقديرات هذه الأموال بشكل لافت للنظر؛فأحيانا تتضمن استثمارات القطاع العام(خاصة العوائد النفطية) الى جانب استثمارات القطاع الخاص التى يصعب حصرها وتخضع لعدة اعتبارات منها نوعية الاستثمار(ودائع، أسهم،سندات،صناديق الاستثمار، أصول مالية أو عقارية)، والتوزيع الجغرافى والعملات المستثمر فيها ومدى تأثيرها بتذبذب أسعار صرف هذه العملات على قيمة الأصول،وكذلك مدى تأثيرها بتقلب أسعار النفط وعائداته التى تؤثر على مستويات الإيرادات والانفاق العام فى الدول العربية المصدرة للنفط<sup>2</sup>. ويلاحظ من الجدول التالى مدى تباين تقديرات الأموال العربية المهاجرة والتى تم تقديرها بما يتراوح ما بين 800 مليار دولار الى نحو 3 تريليون دولار<sup>3</sup>.

م	الجهة	التقديرات بالمليار دولار
1	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية	800
	لغربى آسيا(اسكوا)	

1 على الرغم من التطور الملحوظ فى أداء البورصات العربية الا انها مازالت تتصف بالعديد من الصفات ويقابلها العديد من المعوقات التى تحول دون تحقيق هذه الأسواق لدورها التنموى المنشود لمزيد من التفاصيل راجع:-

- حسين عبد المطلب الأسرج،"تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة 1994-2003 مع دراسة خاصة بالبورصة المصرية"،بنك الكويت الصناعى،الكويت،العدد 79،ديسمبر 2004،ص ص 23-42  
حسين عبد المطلب الأسرج،"اليات تفعيل البورصة العربية الموحدة"،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد 209،مايو 2005.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار،العدد 2004/4،ص ص 7-8  
<sup>3</sup> تشير بعض المصادر أن أموال المصريين المغتربين فى الخارج تقدر بنحو 120 مليار دولار،وأموال المغتربين السوريين بما يزيد عن 60 مليار دولار ،وأموال اليمنيين المغتربين نحو 2.4 مليار دولار. راجع:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار 2004/4،ص 9

1000-800	اتحاد المصارف العربية	2
1500-1000	مجلة فارايست ايكونوميك ريفيو الصينية	3
1200	منظمة العمل العربية	4
2220 (حكومي وخاص)	مركز زايد العالمى للتنسيق والمتابعة	5
1500 (الثروات الخاصة لدول الخليج فقط)	المنتدى الاسلامى الدولى	6
3000 (حكومي وخاص)	تقديرات عالمية أخرى	7
2400	صندوق النقد العربى	8
2800	مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	9
1000-800 أموال سعودية فى الخارج منها 70% فى الولايات المتحدة	مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	10
1200-800 الاستثمارات الخليجية فى الخارج	جمعية الاقتصاديين البحرينية	11
1400	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	12
1400	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	13
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار 2004/4، ص 8		

ووفق تقارير المصارف الدولية، فإن الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافيا فى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 70%، وتتنوع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوروبية (خاصة لندن، جنيف) والأسواق الآسيوية. وتقدر هذه التقارير أن نحو 40% من هذه الأموال تستثمر فى محافظ استثمارية متنوعة وفى مجال العقارات، وما نسبته 30% من استثمارات ذات سيولة مالية (ودائع وأذونات)، ونسبة 15% فى أسواق السندات خاصة السندات الحكومية الأمريكية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> من جهة أخرى تزايد أهمية تقديرات الأموال المحولة خارج الدول العربية من العمالة الوافدة لديها، مما يعنى فرصا ضائعة للاستثمار ويخلق نزيفاً آخر للأموال. وفى هذا الصدد تقدر دراسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن حجم تحويلات العمالة الوافدة، والتي تقدر بنحو 12.95 مليون شخص، بلغت تراكمياً خلال الفترة (2002-75) نحو 413 مليار دولار أى بمعدل 27 مليار دولار سنوياً، منها 16 مليار من السعودية، 4 مليار من الإمارات سنوياً. وفى تقديرات أخرى فإن القطاع الخاص السعودى يحول للخارج سنوياً نحو 4.8 مليار دولار، كما يحول الوافدون العاملون فى المملكة نحو 13.3 مليار دولار سنوياً. راجع المصدر السابق مباشرة.



جدول رقم (1)  
مؤشرات منتقاه للاستثمار الأجنبي المباشر والانتاج الدولي 1982-2003

معدلات النمو السنوي %							القيمة بالأسعار الجارية بمليارات الدولارات			البيان
2003	2002	2001	2000	2000-96	95-91	90-86	2003	1990	1982	
-17.6	-17	-41.1	27.8	39.7	21.5	22.9	560	209	59	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
2.6	-17.3	-39.2	8.8	35.1	16.6	25.6	612	242	28	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
11.8	12.7	7.4	19.1	16.9	9.3	14.7	8245	1950	796	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
13.7	13.8	5.9	18.5	17.1	10.7	18.1	8197	1758	590	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
12.1	3.7	-0.9	2.7	1.3	5.1	10.1	36163	22588	11737	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
9.9	-0.6	-3.6	3.8	2.4	4.2	13.4	7292	4815	2285	اجمالي تكوين رأس المال الثابت

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2004, P9

جدول رقم (2)



تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليار دولار والتوزيع الاقليمي له (1992-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	97-92	البيان
559.6	678.8	817.6	1388	1086.8	690.9	310.9	اجمالي العالم
366.6	489.9	571.5	1108	828.4	472.5	180.8	أولا: الدول المتقدمة
310.2	380.2	368.8	697.4	500	263	100.8	أ-أوروبا الغربية
295.2	374	357.4	671.4	479.4	249.9	95.8	- الاتحاد الأوروبي
29.8	62.9	159.5	314	283.4	174.4	60.3	ب-الولايات المتحدة
172	157.6	219.7	252.5	231.9	194.1	118.6	ثانيا: الدول النامية
15	11.8	19.6	8.7	11.6	9.1	5.9	أ-أفريقيا
49.7	51.4	88.1	97.5	107.4	82.5	38.2	ب-أمريكا اللاتينية والكاريبي
107.3	94.5	112	146.2	112.9	102.4	74.5	ج-آسيا والمحيط الهادي
107.1	94.4	111.9	146.1	112.6	102.2	74.1	- آسيا
96.9	86.3	102.2	142.7	109.1	92.1	69.6	- جنوب وشرق آسيا
21	31.2	26.4	27.5	26.5	24.3	11.5	د-أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2004

جدول رقم (3)  
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بالمليار دولار والتوزيع الاقليمي له (1992-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	97-92	
612.2	596.5	721.5	1186.8	1092.3	687.2	328.2	اجمالي العالم
569.6	547.6	658.1	1083.9	1014.3	631.5	275.7	أولاً: الدول المتقدمة
350.3	364.5	447	859.4	763.9	436.5	161.7	أ- أوروبا الغربية
337	351.2	429.2	806.2	724.3	415.4	146.9	- الاتحاد الأوروبي
151.9	115.3	24.9	142.6	209.4	131	77.6	ب- الولايات المتحدة
35.6	44	59.9	98.9	75.5	53.4	51.4	ثانياً: الدول النامية
1.3	0.1	-2.5	1.3	2.6	2	2.2	أ- أفريقيا
10.7	6	12	13.7	31.3	19.9	9.5	ب- أمريكا اللاتينية والكاريبي
23.6	37.9	50.4	83.9	41.6	31.6	39.6	ج- آسيا والمحيط الهادي
23.6	37.9	50.3	83.8	41.7	31.6	39.6	- آسيا
23.5	34.7	45.1	80	39.2	32.5	39	- جنوب وشرق آسيا
7	4.9	3.5	4	2.5	2.3	1.2	د- أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2004

جدول (4)  
حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً بالمليار دولار (1995-2003)

المجموع	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
6420.6	559.58	678.8	817.6	1387.95	1086.7	690.9	481.9	386.1	331.1	العالم
4529.9	366.57	489.91	571.5	1107.99	828.4	472.5	269.7	219.9	203.5	الدول المتقدمة
1686.98	172	157.6	219.7	252.5	231.9	194.1	193.2	152.7	113.3	الدول النامية
203.74	20.98	31.2	26.4	27.51	26.52	24.3	19.03	13.5	14.3	دول الاقتصادات المتحولة
46.7	8.62	5.4	7.7	2.63	2495	8740	7.29	3.58	0.255	مجموع الدول العربية
2.77	5.01	3.41	3.51	1.04	1.08	4.5	3.77	2.35	0.23	نسبة الدول العربية للدول النامية %
0.73	1.54	0.79	0.94	0.19	0.23	1.27	1.51	0.93	0.08	نسبة الدول العربية للعالم %

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004، ص 12

جدول (5)  
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنسبة الى كل من تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي 2003-92

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي							الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت							
2003	2002	2000	1995	1990	1985	1980	2003	2002	2001	2000	1999	1998	97-92	الدولة
26.2	24.3	19.8	24.3	25.6	16.4	9.9	2	4.3	3.2	6.7	5.7	5.9	8.9	مصر
21.6	20.8	17.1	12.6	10.5	8.7	5.4	18.7	10.9	9.16	8.66	6.4	7.1	8	مجموع الدول العربية
22.9	23	19.3	10.2	9.3	8.3	6.6	7.5	10.1	12	19.8	16	10.6	5.2	العالم
20.7	20.5	16.6	8.9	8.2	6.2	4.9	6.7	10	11.5	21.3	16.2	9.9	4.2	الدول المتقدمة
31.4	31.9	29.3	16.3	14.7	16.3	12.4	10	9.9	13.1	14.9	14.7	12.3	7.9	الدول النامية

المصدر:-

- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت UNCTAD, World Investment Report 2004 , pp387-398  
- المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي UNCTAD, World Investment Report 2004 , pp399-410

جدول (6)  
موجز لبيئة الأعمال في مصر لعام 2004

البيان	مؤشر بدء الأعمال	مؤشر الحصول على قرض	مؤشر تسجيل العقار	مؤشر حماية	مؤشر انفاذ العقود	افلاس المشروع
--------	------------------	---------------------	-------------------	------------	-------------------	---------------

الوقت بالسنوات	معدل التغطية (سنت/دولار)	عدد الاجراءات	الوقت بالأيام	المستثمر/مؤشر المكاشفة أو الافصاح (7- 0)	الوقت بالأيام	عدد الاجراءات	مؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين (0-10)	مؤشر معلومات الائتمان(0-6)	الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد	التكلفة كنسبة من الدخل الوطني للفرد	الوقت اللازم لتأسيس منشأة (يوم عمل)	عدد الاجراءات المطلوبة	
1.8	34.8	17	240	4	82	3	2	2	718.6	12.3	11	5	المغرب
4	19.3	39	721	1	8	25	4	4	82.3	131.5	46	6	لبنان
1.3	50.1	14	27	6	5	57	4	2	327.3	11	14	9	تونس
4.3	26.7	43	342	3	22	8	6	3	1147.7	52	36	11	الأردن
2.8	31.7	44	360	2	4	4	-	2	1549.5	69.7	64	12	السعودية
4.2	18.4	55	410	1	193	7	صفر	3	815.6	63	43	13	مصر
4.1	26.8	40.1	416.0	2.1	43.0	11.5	3.8	1.8	988.1	65.0	42.7	10.7	المتوسط
دول مقارنة													
5.6	19.3	28	305	6	31	6	4	6	صفر	10	28	10	تشيلي
1	82.3	16	211	6	56	3	10	4	صفر	3.4	11	5	هونج كونج
1.1	63.5	18	202	2	54	5	6	صفر	صفر	15.4	31	7	جامايكا
2.3	35.4	31	300	5	143	4	8	6	صفر	25.1	30	9	ماليزيا
0.8	91.3	23	69	5	9	3	10	4	صفر	1.2	8	7	سنغافورة
2	31.8	26	277	6	20	6	6	5	صفر	9.1	38	9	جنوب افريقيا
4	38	27	585	7	144	7	8	4	صفر	5.5	34	5	اسرائيل
2.9	25.7	22	330	2	9	8	1	4	صفر	26.4	9	8	تركيا

World Bank ,Doing business in 2005:Remoning Obstacles to Growth, Washington , USA, 2005, PP98-131

المصدر:

جدول (7)  
عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار بها 2003-1992

البند	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

82	70	71	69	63	60	76	65	64	49	57	43	عدد الدول التي أدخلت تعديلات على نظم الاستثمار بها
244	248	208	150	140	145	151	114	112	110	102	79	عدد التعديلات التنظيمية
220	236	194	147	131	136	135	98	106	108	101	79	الأكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر
24	12	14	3	9	9	16	16	6	2	1	-	الأقل ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2004 ,P8

جدول رقم (8)  
المشاركة الأجنبية في حصة الخصخصة بالمليون دولار (99-90)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------

										<i>شرق آسيا والمحيط الهادى</i>
4982	1082	3775	1990	226	4036	4156	556	102	1	مساهمة الاستثمار الأجنبى
5500	1091	10385	2680	5410	5508	7155	5161	834	376	ايرادات الخصخصة
										<i>أوروبا ووسط آسيا</i>
6503	5190	8874	1880	4778	1588	2932	3069	1892	586	مساهمة الاستثمار الأجنبى
10335	8002	16537	5446	9742	3957	3988	3626	2551	1262	ايرادات الخصخصة
										<i>أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى</i>
19567	21535	12486	6448	2206	5058	3765	4037	7384	6358	مساهمة الاستثمار الأجنبى
23614	37685	33892	14142	4616	8499	10488	15560	18723	10915	ايرادات الخصخصة
										<i>الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*</i>
1871	603	603	16	109	325	138	19	3	-	مساهمة الاستثمار الأجنبى
2213	2214	2480	2387	1858	1034	417	70	17	2	ايرادات الخصخصة
										<i>جنوب آسيا</i>
104	11	1043	528	38	997	16	44	4	11	مساهمة الاستثمار الأجنبى
1859	174	1794	889	916	2666	974	1557	996	29	ايرادات الخصخصة
										<i>أفريقيا</i>
418	694	1969	299	275	453	566	66	5	38	مساهمة الاستثمار الأجنبى
694	1356	2348	745	473	605	641	207	1121	74	ايرادات الخصخصة

\* - تشمل المغرب، مصر، الكويت، الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، عمان، الامارات  
المصدر: صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2002، ص 168

جدول رقم 9

أكبر 10 شركات متعددة الجنسية غير مالية فى العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية عام 2002 (بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

TNI %	الأجنبية			الصناعة	بلد الموطن	الشركة	الترتيب
	العمالة	المبيعات	الأصول				
40.6	150000	45403	229001	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	الولايات المتحدة	جنرال الكتريك	1
84.5	56667	33631	207622	الاتصالات	المملكة المتحدة	مجموعة فودافون	2
47.7	188453	54472	165024	السيارات	الولايات المتحدة	شركة فورد موتور	3
81.3	97400	145982	126109	النفط، تنقيب/تكرير/توزيع	المملكة المتحدة	شركة بريتش بترول يوم	4
27.9	101000	48071	107926	السيارات	الولايات المتحدة	جنرال موتورز	5
62.4	65000	114294	94402	النفط، تنقيب/تكرير/توزيع	الولايات المتحدة/هولندا	رويال داتش/مجموعة شل	6
45.7	85057	72820	79433	السيارات	اليابان	شركة تويوتا موتورز	7
74.9	68554	77461	79032	النفط، تنقيب/تكرير/توزيع	فرنسا	توتال فينا الف	8
49.6	102016	18187	73454	الاتصالات	فرنسا	فرانس تيليكوم	9
65.1	56000	141274	60802	النفط، تنقيب/تكرير/توزيع	الولايات المتحدة	اكسونموبيل كورپوريتش	10

TNI اختصار مؤشر الانتشار عبر الوطنية وحسب على أنه متوسط ثلاث نسب هي: الأصول الأجنبية الى اجمالى الأصول ،والمبيعات الأجنبية الى اجمالى المبيعات والعمالة الأجنبية الى اجمالى العمالة المصدر: UNCTAD ,World Investment Report 2004 ,TABLE A.1.3

جدول رقم 10



أكبر 10 شركات متعددة الجنسية غير مالية من الدول النامية مرتبة حسب الأصول الأجنبية عام 2002 (بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

TNI %	الأجنبية			الصناعة	بلد الموطن	الشركة	الترتيب
	العمالة	المبيعات	الأصول				
71.1	124942	8088	48014	متنوعة	هونج كونج، الصين	Hutchison Whampoa Limited	1
61.4	9877	3247	15775	الاتصالات	سنغافورة	Singtel Ltd.	2
26	4979	6600	13200	النفط، تنقيب/تكرير/توزيع	ماليزيا	Petronas-petroliam Nasional Berhad	3
67.9	17568	4366	12193	مواد التشييد	المكسيك	Cemex S.A	4
38.5	28300	28298	11388	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	جمهورية كوريا	Samsung Electronics CO.,Ltd	5
46.3	30029	11387	5845	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	جمهورية كوريا	LG Electronics Tnc.	6
60.7	60000	4449	5729	متنوعة	هونج كونج، الصين	Jardine Matheson Holdings Ltd	7
94.8	11187	4501	4580	النقل والتخزين	سنغافورة	Neptune Orient Lines Ltd	8
58.4	7388	1567	4170	التشييد	هونج كونج، الصين	Citic Pacific Ltd	9
71.7	9807	2941	3733	الورق	جنوب افريقيا	Sappi Ltd	10

TNI اختصار مؤشر الانتشار عبر الوطنية ويحسب على أنه متوسط ثلاث نسب هي: الأصول الأجنبية الى اجمالي الأصول ،والمبيعات الأجنبية الى اجمالي المبيعات والعمالة الأجنبية الى اجمالي العمالة  
المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2004 , TABLE A.3.1

جدول رقم (11)

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليار جنيه طبقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاعات	الصناعية	الزراعية	الانشائية	السياحية	الخدمية	التمويلية	المناطق الحرة	الاجمالي	
1998/97	7.9	0.7	1.3	3.4	0.7	4	7	25	
النسبة %	31.6	2.8	5.2	13.6	2.8	16	28	100	
1999/98	7.3	0.6	2	4.3	0.8	4.6	6.6	26.2	
النسبة %	28	2.3	7.6	16.4	3	17.6	25.1	100	
2000/99	8.4	0.7	2.1	4.7	0.86	5.2	5.6	27.6	
النسبة %	30.4	2.6	7.7	17.2	3	18.8	20.3	100	
2001/00	10	0.8	2	5	1	5.6	5.9	30.3	
النسبة %	33	3	7	17	3	18	19	100	
2002/01	10.6	0.9	2.3	5	7.5		5.7	32	
النسبة %	33	3	7	16	23		18	100	
2003/02	12.3	0.9	2.4	5.7	1.2	7.3	10.3	40	
النسبة %	31	2.2	6	14.3	3	18	25.5	100	
2004/03	13.6	1.02	2.4	5.8	9.7		9.07	41.6	
النسبة %	32.8	2.4	5.8	14	23.2		21.8	100	

المصدر: البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (4)، المجلد (57) 2004، ص96.

جدول (12)

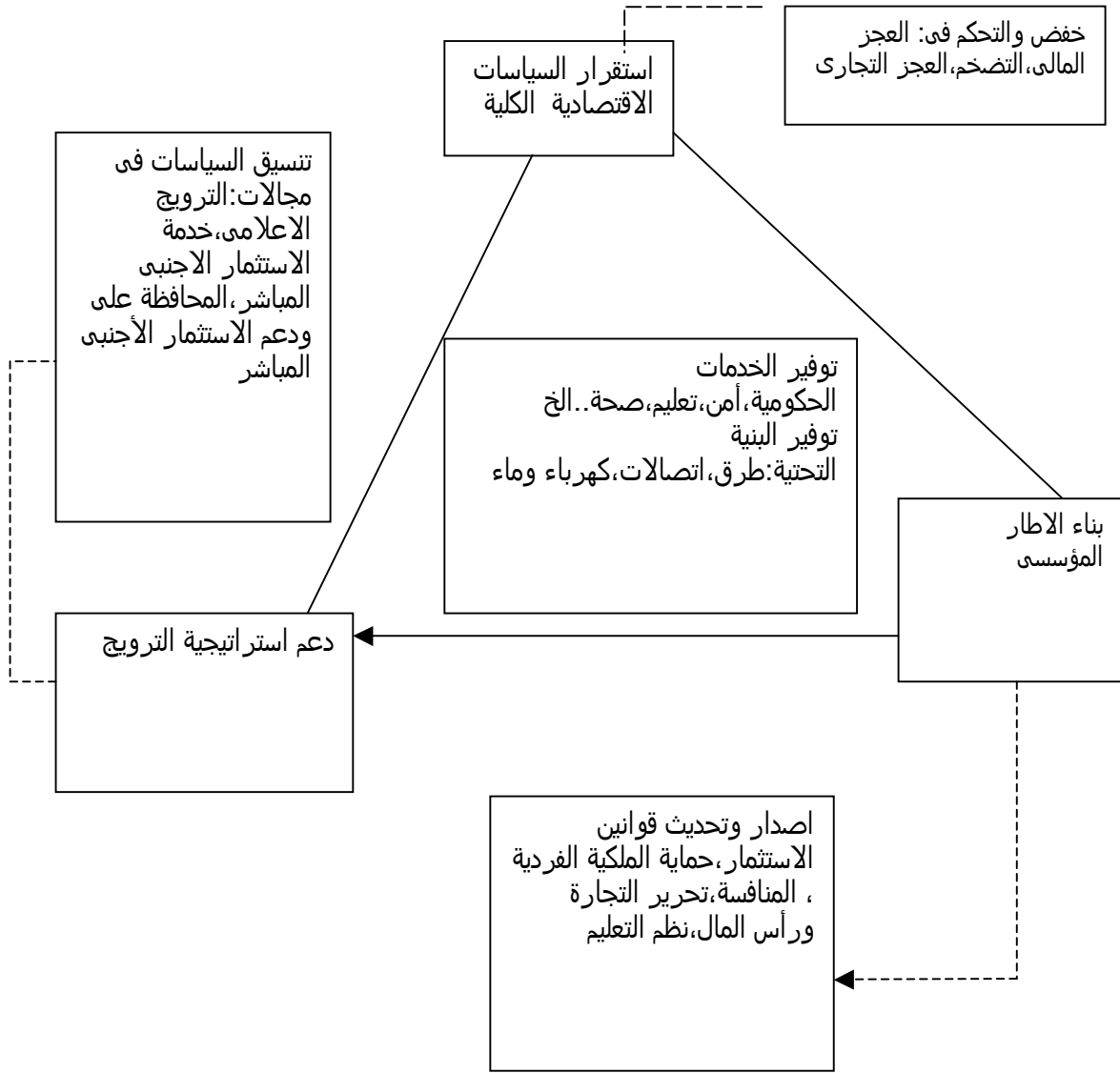
توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليار دولار بين العرب والأجانب (1998/97-2004/03)

السنة	عرب	%	أجانب	%	الاجمالي
1998/97	12	48	13	52	25
1999/98	12.9	49	13.3	51	26.2
2000/99	13.4	48.5	14.2	51.5	27.6
2001/00	14	46	16.3	54	30.3
2002/01	16	49.7	16.2	50.3	32
2003/02	18.7	46.7	21.3	53.3	40
2004/03	19.6	47	22	53	41.6

المصدر: البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (4)، المجلد (57) 2004، ص96.

ملحق رقم (1)

المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبى واليبنى فى منطقة الاسكوا، مرجع سابق، ص 23

## ملحق رقم (2) اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكوير)

تعد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة خطوة علي الطريق للتوصل لاتفاق تجارة حرة بمعناه الواسع بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، وكانت مصر قد بدأت منذ عدة سنوات حوارا مكثفا مع الولايات المتحدة الامريكية للتوصل لمثل هذه الاتفاقية الا أنه تعسر التوصل لذلك نظرا لضرورة توافر عدد من الشروط والامكانات بالاقتصاد المصري وتم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية اطار تجارة حرة تعد تمهيدا لتأهيل الاقتصاد المصري لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الجانب الامريكي. ولا يتوقع التوصل لمثل هذه الاتفاقية قبل عامين من الآن.

**أولا: المقصود بالمناطق الصناعية المؤهلة:** طرح الكونجرس الامريكي في نوفمبر عام 1996 مبادرة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة Qualifying Industrial Zones ويرمز لها اختصارا (Q.I.Z)، بهدف دعم السلام في منطقة الشرق الاوسط وفقا للقانون 6955، وقد تم عرضها على كل من مصر والأردن في حينها فقبلها الأردن بينما أثرت مصر التمهل لدراستها كما أن الأوضاع السياسية في المنطقة من حيث تزايد التوتر وارتفاع حدة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والاختناق الواضح في عملية السلام بالمنطقة لم يوفر البيئة الملائمة لبدء مصر حوارا حول مثل هذه الاتفاقيات حتي ولو كان لذلك ثمن يدفعه الاقتصاد المصري. ومع قرب انتهاء العمل بنظام الحصص مع بداية 2005 قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الكويز مع الجانب السراييلي برعاية أمريكية في الرابع عشر من ديسمبر 2004. ويقصد بالمناطق الصناعية المؤهلة تلك المناطق التي توافق عليها الحكومة الامريكية بينما يتم تصميمها من قبل السلطات المحلية في الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية كمنطقة مغلقة ومحددة، وتدخل صادرات هذه المنطقة الي الولايات المتحدة بدون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب أخرى ويشترط لاقامة هذه المناطق أن تساهم الدولة المقامة بها المنطقة الصناعية المؤهلة بنسبة 35% من القيمة المضافة للسلعة المصدرة للولايات المتحدة الامريكية علي أن توزع نسبة أخرى علي اسراييل والولايات المتحدة الامريكية.

ووفقا لاتفاق المصري فإن الحكومة الامريكية تمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيضات في الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصري. وتتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية النفاذ الفوري لكافة المنتجات المصنعة بهذه المناطق الي السوق الامريكية دون تعريف جمركية، أو حصص كمية، أو غيرها من القيود طالما تراعي هذه المنتجات قواعد المنشأ وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الاسرائيلية. ووفقا للاتفاقية فإن قواعد المنشأ المتفق عليها تمثل 35% من قيمة المنتج يتم تصنيعها محليا علي أن تتضمن 11.7% مدخلات اسرائيلية.

وتم اختبار سبع مناطق صناعية المؤهلة تقع في ثلاث مناطق جغرافية كبرى بناء على ثلاثة معايير:-

**أولا:** حجم الصادرات الفعلية الي السوق الأمريكية عام 2003.

ثانيا: مدى توافر امكانات التوسع في التصدير مستقبلا.

ثالثا: مدى توافر العمالة الماهرة في كل منطقة.

والمناطق الجغرافية التي تقع بها هذه المناطق هي:-

1- منطقة القاهرة الكبرى: وتضم العاشر من رمضان وبها 88 مصنعا قيمة صادراتها 265 مليون دولار، وشبرا الخيمة وبها 20 مصنعا وقيمة صادراتها 57 مليون دولار، ومدينة نصر الصناعية وبها 19 مصنعا قيمة صادراتها 14 مليون دولار، 15 مابو وبها 3 مصانع قيمة صادراتها 48 مليون دولار، ويبلغ عدد العاملين بهذه المنطقة نحو 100 ألف عامل.

2-منطقة الإسكندرية الكبرى: وتضم الإسكندرية وبرج العرب والعامرية وبها 59 مصنعا قيمة صادراتها 207 مليون دولار وعدد العاملين بها 25 ألف عامل.

3-منطقة القناة: وتضم في مرحلتها الأولى مدينة بورسعيد وبها 22 مصنعا وقيمة صادراتها 59 مليون دولار وعدد العاملين 36 ألف عامل.

**ثانيا: مزايا الاتفاق:** بدأت الاتفاقية بنحو ثلاث مناطق، تمثل المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة التي تم اختيارها بها نحو 60% من إجمالي المنشآت الصناعية كما تستوعب 63% من إجمالي العمالة ويقدر الاستثمار الصناعي بها نحو 58% من إجمالي الاستثمارات ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والصناعات الهندسية والمعدنية.

□ يستفيد من هذا الاتفاق كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة من غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية، كما يستفيد منها مصانع القطاعين العام والخاص القائمة بهذه المناطق سواء كانت مصانع صغيرة أو كبيرة.

• يكون تطبيق نظام الكويز اختياريا علي المصانع القائمة بالمناطق الصناعية التي تم اختيارها حيث إن المصانع تتمتع بحرية تطبيق هذا النظام من عدمه.

• وبالنسبة للمصانع خارج النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية المؤهلة والراغبة في الاستفادة من تيسيرات الكويز فوفقا لسياسة مصر التجارية هناك العديد من فرص التصدير الأخرى للمنطقة

العربية أو الكوميسا أو الاتحاد الاوروبي يمكن الاستفادة منها وعدم الاقتصار علي التيسيرات في السوق الامريكية، و يمكن اعطاء هذه المصانع اولوية في خطة وزارة التجارة الخارجية والصناعة من خلال تقديم مساندة فنية ومن خلال برنامج تحديث الصناعة أو من خلال صندوق تنمية الصادرات وقد يكون هناك احتمال لزيادة عدد المناطق كما حدث في الاردن وفقا لمدي نجاح التجربة.

- لا يوجد توقيت زمني لانتها المزايا الممنوحة بمقتضي هذه التيسيرات وانما تعد مرحلة انتقالية تمهيدا لتطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية كما لا توجد اي التزامات ضمن التيسيرات المقدمة بضرورة وجود مساهمة اسرائيلية في رؤوس أموال المشروعات بهذه المناطق.
- لا يقدم أية التزامات في المقابل، ولا يترتب عليه أي تعديل في أراضي الدولة أو في حقوق السيادة، ولا يحمل خزانة الدولة أية نفقات غير واردة بالموازنة. كما أنه لا يستحدث أي جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر واسرائيل عام 2003 نحو 50 مليون دولار أمريكي (26 للصادرات، و 24 للواردات).

**ثالثا: فوائد علي الاقتصاد المصري:** تشير الدراسات التي تمت بهذا الشأن إلي وجود العديد من المزايا والفوائد المرتقبة علي الصناعات المختلفة بالمناطق الصناعية المؤهلة ومن ثم علي الاقتصاد المصري وذلك في ضوء ما حققته تجربة المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن. ومن بين هذه الفوائد فيما يتعلق بالاقتصاد القومي :-

- 1- المساعدة علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التي تتمتع بها مصر سواء مع الاتحاد الاوربي أو المنطقة العربية أو دول الكوميسا .
- 2- حق النفاذ الحر الي الاسواق الامريكية وتقدر هذه الارقام بنحو 5 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.
- 3- المتوقع أن تؤدي تلك الاستثمارات الي زيادة معدلات النمو وتوليد المزيد من فرص العمل لنحو 300 ألف فرصة عمل خلال ذات الفترة.

4- تجنب الضرر الذي كان متوقعا أن يصيب صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة المهمة فور الغاء نظام الحصص المعمول به عند التصدير للولايات المتحدة بداية العام 2005. فبالرغم من أن الحصص كانت مقصورة علي بعض منتجات النسيج والملابس الجاهزة فإنها كانت كفيلة بنفاذ ما يقرب من 600 مليون دولار كصادرات نسجية مصرية للسوق الامريكية فيما يمثل اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة فرصة لدخول هذه المنتجات دون قيود كمية أو جمركية للسوق الامريكية وبالتالي زيادة قدرتها علي المنافسة في هذا السوق الضخم أيضا تمتد التيسيرات لتشمل كافة المنتجات الخاصة بهذه الصناعة فيما كانت المنتجات المصرية تخضع لتعريف جمركية تتراوح بين 10 و 33% وفقا لنظام الحصص. ومن المتوقع وفقا للدراسة زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الي السوق الامريكية لتبلغ نحو 4 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك في ضوء تجربة الاردن التي ارتفعت صادراتها النسجية للولايات المتحدة بأكثر من 280 مثلا لترتفع من 2 مليون دولار عام 1999 الي 567 مليون دولار عام 2003.

5- استفادة المنطقة الصناعية ببورسعيد من الدخول ضمن الاتفاقية خاصة مع التوجه لالغاء المدينة الحرة عام 2007 وتحول عدد كبير من العاملين بالنشاط التجاري للعمل في مشروعات المناطق الحرة، كما أن المنطقة الحرة ببورسعيد حققت نجاحا كبيرا في التصدير للخارج بنسبة 100% ووصلت صادراتها حتي سبتمبر 2004 لنحو 97.6 مليون دولار وأصبح لها علاقات وثيقة بالشركات في السوق الامريكية.

6- من المتوقع أيضا أن تدفع تلك المناطق الصناعية المؤهلة لزيادة الاستثمارات والانتاج للاستفادة من حرية الدخول للسوق الامريكية وتفاذي فقدان 150 ألف فرصة عمل كما هو متوقع مع الغاء نظام الحصص العام المقبل بالإضافة الي توليد ما يقرب من 250 ألف فرصة عمل جديدة في هذه الصناعة.

ويتوقع المراقبون وفق الدراسات التي تمت بهذا الخصوص أن تحقق مصر مزايا وفوائد اقتصادية من خلال هذه الاتفاقية تفوق ما تحقق في الاردن نظرا لما تتمتع به مصر من قاعدة انتاجية وصناعية واسعة فضلا عن تزايد احتمالات جذب مصر للمزيد من الاستثمارات في ضوء اتساع السوق المصرية مقارنة بنظيرتها الاردنية خاصة اذا أخذنا في الاعتبار اتفاقيات مصر التجارية مع كل من الكوميسا والمنطقة العربية والاتحاد الاوربي.

**رابعا: المحاذير:** هناك العديد من المخاوف بشأن هذا الاتفاق سواء مخاوف سياسية أو اقتصادية ولكن يتم التركيز على عدد من المخاوف التي تتعلق بالجانب الاقتصادي منها:

1- يتخوف البعض من تأثير مثل هذه المناطق علي تجارتنا مع الاتحاد الاوروبي إلا أنه من اللافت أن

التيسيرات المقدمة من الجانب الأمريكي الغرض منها تقديم فرص جديدة للصادرات المصرية ويبقى أمام كل صناعة اختيار السوق الملائم لها والقادرة علي مراعاة قواعد المنشأ الخاصة به.

2- تخوف البعض من امكانية استيراد مصر لعمالة أسيوية كما حدث في الاردن أو لعمالة من اسرائيل ولكن من أهداف الاتفاقية رفع مستويات التشغيل المحلية وبالتالي غير وارد استيراد عمالة لها بديل في السوق المحلي أقل تكلفة والقوانين المصرية تنظم عمليات استيراد عمالة من الخارج.

3-التخوف من أن تستغل اسرائيل-بصفتها المحتكر الوحيد لهذا المكون- النسبة المقررة في رفع الأسعار أو توريد مستلزمات لا تتفق مع المواصفات العالمية مما يضر بالصناعة المصرية ولهذا كان يجب أن تشمل الاتفاقية على امكانية لجوء الجانب المصري لاستيراد هذه المكونات اما من الولايات المتحدة نفسها أو من المصادر المحلية أو تحديد الجانب الاسرائيلي لشريك يمكن اللجوء اليه اذا تم الاخلال بالمواصفات.

4- التخوف من اختراق النسيج الاقتصادي العربي ولجوء بعض الدول العربية للدخول في مثل هذه الاتفاقيات بدلا من التكامل الاقتصادي العربي مما يضر بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي أو اتفاقيات مماثلة قد يتم الاتفاق عليها مع الجانب الأمريكي شريطة أن تقوم هذه الدول بالتطبيع مع اسرائيل خاصة وأن معظم الدول العربية أصبحت تعاني من ازمات اقتصادية وزيادة معدلات البطالة وصعوبة النفاذ الى الأسواق العالمية خاصة في ظل امكانية تراجع الدور الذي كان يلعبه النفط في الماضي.

5-تخوف البعض من أن انفراد الجانب الأمريكي بالموافقة على أي تعديلات لاتفاق الكوبز قد يضر بالجانب المصري اذا ما طالب بأى تعديل في صالحه نظرا للانحياز الأمريكي المعهود لاسرائيل مما قد يخل بالتوازن.

6-يرى البعض أن نص الاتفاق على أن تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية بين القدس والقاهرة بالتبادل يتعارض في الأساس مع قرار التقسيم وأن ذلك يعد اعترافا بشرعية الاحتلال الاسرائيلي للقدس بشقيها وكان من الأفضل أن يعدل النص الى أن تكون اجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية في اسرائيل ومصر بالتبادل بدلا من القدس والقاهرة.

#### ملحق

#### نص الاتفاقية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل (يشار إليهما فيما بعد 'الطرفين') آخذين في الاعتبار الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع علي اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين، قد اتفقا علي إبرام هذا البروتوكول. وإدراكا لمتطلبات القسم9 من قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل لعام1985، كما هو معدل، واعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية رقم6955، المشار اليهم فيما بعد ب'التشريع والإعلان'، وبناء علي توصية القطاع الخاص للطرفين، قد اتفقا علي إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (يشار إليها فيما بعد'QIZ') وبطلبان من حكومة الولايات المتحدة الموافقة علي اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقا للتشريع والاعلان.

المادة الأولى – الحدود الجغرافية:يحدد الطرفان هنا المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكن للسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم، بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة. بالنسبة للحكومة المصرية: المناطق التي يحددها الطرفان ووافق عليها الممثل التجاري للولايات المتحدة والمحـددة فـي الملحق (أ) لهـذا البروتوكول. بالنسبة للحكومة الاسرائيلية: المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الاسرائيلية داخل حدود الأرض المتقاطعة عند حدود نقطة معـبر نيبـتزاننا. وعلي أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين، تضع السلطات المختصة لمصر واسرائيل الإجراءات اللازمة لغرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلي داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الغرض من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ التام لقواعد الضرائب والرسوم وفقا لهذا البروتوكول.في حالة دولة اسرائيل، فإنه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة الـ35 في المائة الحد الأدنى من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والإعلان فإن سلطات الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المدخلات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلي داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب.

المادة الثانية – اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة:

أ- يوافق الطرفان علي إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة التي يكون لها المسؤوليات المذكورة في ملحق (ب)، لتحديد المنتجين الواقعيين داخل المناطق الصناعية المؤهلة التي تتضمن تعاون اقتصاديا رئيسيا بين مصر واسرائيل. وتكون السلع المنتجة في هذه المناطق بواسطة منتجين مدرجة أسماؤهم بقائمة) يشار إليها فيما بعد ب'القائمة') تمت الموافقة عليهم بمعرفة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، ستكون مؤهلة للإعفاء من الضرائب عند دخولها إلي الولايات المتحدة، إذا كانت تلك السلع يتوافر بها متطلبات هذا البروتوكول وملاحقته بالإضـافة إلي التشـريع والإعـلان.

ب- تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالتبادل في القدس وفي القاهرة كل ثلاثة شهور، أو عند طلب أحد الاطراف أيهما أقرب. وتعد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الربع الأخير من كل عام اجتماعا للتعاون في مجال الأعمال بحيث تتوافر فرصة المشاركة فيه لرجال الأعمال والأشخاص الآخرين من كلا الجانبين الذين لديهم اهتمام بالمناطق الصناعية المؤهلة. ويعقد هذا الاجتماع بالتبادل في مصر واسرائيل.

ج- يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كمرافق.

د- يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تقرر أن المشروع مؤهل لمعاملة المناطق الصناعية المؤهلة إذا:

1. أ - كانت الشركة من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والشركة من الجانب الإسرائيلي يسهم كل منهما بنسبة لا تقل عن ثلث (11.7%) الحد الأدنى لنسبة 35% من المكونات المحلية المطلوبة بموجب التشريع والإعلان للإعفاء من الضرائب في الولايات المتحدة، وذلك طبقاً للإجراءات المفصلة في الملحق (ب) له.

1. ب - كان المنتج من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والمنتج من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن 20% من إجمالي تكلفة الإنتاج للسلع المؤهلة للإعفاء من الضرائب، مع استبعاد الأرباح، وكذلك حتى إذا لم تكن التكاليف تعتبر جزءاً من نسبة الـ 35% الحد الأدنى المطلوبة للمكونات. ولهذا السبب فإن التكاليف يمكن أن تتضمن المواد ذات المنشأ، والأجور والمرتببات، والتصميم، والبحوث والتطوير، واستهلاك رأس المال المستثمر، والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية، الخ.

2 - تعتبر الشركات الإسرائيلية العاملة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية هي فقط التي يعترف بها لأغراض تطبيق المساهمة الإسرائيلية وفقاً لما ورد في الفقرة (1.1 أ) و(1.1 ب) بعاليه. هـ - تصدر اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة شهادة تسري لمدة عام واحد، تقر بأن الشركة تقع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة.

1 - يمكن فقط للشركات الواقعة في المناطق المذكورة في المادة الأولى أن تطلب تلك الشهادة. 2 - تسري هذه الشهادة لغرض أن الشركة مؤهلة للإعفاء من الضرائب بموجب أحكام هذا البروتوكول، وذلك فقط عندما يكون اسم الشركة مدرجاً في القائمة الموضحة في الفقرة (و) أدناه. 3 - يكون للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة سلطة إلغاء هذه الشهادة فقط إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات هذا البروتوكول وملاحقته.

و - تزود اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام بصورة فورية بسلطات جمارك الولايات المتحدة (مكتب التزام التجارة، مكتب العمليات) و سلطات الجمارك بقائمة الشركات التي لها حق في الإعفاء من الضرائب لفترة الربع التالي فقط طبقاً لأحكام هذا البروتوكول. تكون الشركات التي نفذت كافة المتطلبات لهذا البروتوكول وملاحقته خلال فترة الربع عام السابق هي المؤهلة لإدراجها في قائمة الربع عام التالي.

المادة الثالثة - قواعد المنشأ: اتفق الطرفان علي أن منشأ أية منتجات نسيجية أو ملابس يتم تصنيعها في المناطق المؤهلة، بغض النظر عن منشأ أو مكان تصنيع أي من مدخلاتها أو موادها التي تسبق دخولها إلي - أو التي تسحب لاحقاً من - هذه المناطق، يتم تحديده طبقاً فقط لقواعد منشأ المنتجات النسيجية والملابس المحددة في القسم 334 من قانون اتفاقية جولة أوروغواي، رقم 19 كود الولايات المتحدة. 3952

المادة الرابعة - تحقق الجمارك: يقوم الطرفان بمساعدة سلطات الولايات المتحدة في الحصول علي المعلومات المتضمنة وسائل التحقق، لأغراض مراجعة العمليات التي طالبت بالإعفاء من الضرائب للنفذ إلي داخل الولايات المتحدة، وذلك من أجل التحقق من التزامها بالشروط المطبقة، ولمنع شحن سلع غير مؤهلة للنفذ إلي داخل الولايات المتحدة معفاة من الضرائب.

المادة الخامسة - التعديلات: تعدل ملاحق هذا البروتوكول بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بموافقة الولايات المتحدة.

المادة السادسة - دخول حيز النفاذ: يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ عند إخطار كل من الطرفين باستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لديهما لدخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، وقع في من شهر 2004 من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

ملح (ب)

- اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة
- 1 - يتم إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، وفقا للمادة الثانية للبروتوكول، برئاسة مشتركة لشخصين: مصري يعين من قبل الحكومة المصرية، واسرائيلي يعين من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويمكن لممثل للولايات المتحدة حضور الاجتماعات كمراقب.
  2. تكون مهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كالتالي:
    - \* الإشراف على تنفيذ بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.
    - \* التحقق من الالتزام الكامل بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة.
    - \* إصدار و/أو إلغاء الشهادات طابقا للفقرة (هـ) من البروتوكول.
    - \* تحديد قوائم الشركات طابقا للفقرة (و) من البروتوكول.
    - \* إعداد تقرير سنوي يتم تقديمه للوزراء المختصين.
  - 3 - تقوم اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بمهامها على اساس ربع سنوي طبقا للقرارات التالية:
    - \* أول يناير 31 مارس
    - \* أول أبريل 30 يونيو
    - \* أول يوليو 30 سبتمبر
    - \* أول أكتوبر 31 ديسمبر
  - (يشير إليهم فيما بعد بـ: 'أرباع عام')
  - 4 - تتضمن الشهادة المصدرة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، طبقا للفقرة (هـ) من البروتوكول، المعلومات التالية: الاسم، العنوان، رقم التليفون/الفاكس، عنوان البريد الإلكتروني وشخص الاتصال.
  - 5 - تعقد اللجنة الصناعية المؤهلة كل ربع عام، طبقا للمادة الثانية (ب) من البروتوكول، من أجل تحديد قائمة الشركات، وفقا للفقرة (و) من البروتوكول. ويصدر الطرف المضيف دعوة للطرف الآخر للاجتماع وذلك في تاريخ لاحق لتسلم الطرفين للوثائق المذكورة في الفقرة 6(أ) و6(ب) أدناه، لكن في موعد لا يتجاوز 45 يوما بعد نهاية فترة الربع عام السابق. ويعقد اجتماع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة في تاريخ متفق عليه من الطرفين خلال 10 أيام من التاريخ المقترح.
  - 6 - لكي يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة تحديد قوائم الشركات التي تظهر في القوائم طبقا للفقرة (و) من البروتوكول فإنه يجب اتباع الإجراءات التالية:
    - أ - تقدم الشركة لسلطاتها الإثبات على استيفائها الكامل لكافة متطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة خلال فترة الربع عام السابق، وذلك في موعد لا يتعدى 15 يوما من نهاية كل ثلاثة شهور. ويتضمن هذا الإثبات الآتي:
      - 1 - الاسم، العنوان، رقم التليفون/الفاكس، عنوان البريد الإلكتروني وشخص الاتصال.
      - 2 - نوع المنتج وتجات التصدير.
      - 3 - نوع المدخلات المشتراة مؤيدة بصور الفواتير من موردين مصريين أو إسرائيليين وقائمة بالموردين المصريين أو الإسرائيليين في فترة الربع عام الأخير بما في ذلك أشخاص الاتصال.
      - 4 - إجمالي صادرات الشركة للولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة المعفاة من الرسوم الجمركية لفترة ربع العام السابق، مؤيدة بالمستندات الخاصة بذلك.
    - ب- تقدم سلطات الطرف المتسلم للوثائق أو الإثباتات الي سلطات الطرف الآخر، في موعد لا يتعدى 30 يوما من نهاية كل ربع عام، كافة البيانات الربيع سنوية طبقا لما هو محدد بالفقرة 6(أ) عاليه.
    - تتحقق اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة من البيانات المذكورة في الفقرة 6(أ) من تحديد ما إذا كانت متطلبات البروتوكول، خصوصا المادة الثانية (د)، والملاحق، خصوصا الفقرات 9، 10، و 11 من ملحق (ب)، قيد اسم استيفاؤها.
  - 7 - تصدر اللجنة المشتركة القوائم الربيع سنوية وفقا للاتبي:
    - الشركة التي تستوفي متطلبات البروتوكول وملاحقه تظهر في القائمة لمدة ربعي العام التاليين لدخول البروتوكول حيز التنفيذ.
    - ب- للقرارات التالية التي تلي ربعي العام الأوليين بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ:
      - 1 - تحدد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة القائمة لفترة ربعالعام التالي، على أساس استيفاء الشركة لمتطلبات البروتوكول وملاحقه خلال ربع عام السابق.
      - 2 - الشركات التي لم يسبق لها التصدير في نطاق بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تطلب بعد بداية فترة الربع عام تضمينها في القائمة المحددة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، لن يطلب منها أن تقدم تقريرا حتي نهاية فترة الربع عام التالي كاملا.
      - 8 - إذا فشل أحد الأطراف في حضور الاجتماع الربع سنوي للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة طبقا



لما هو مطلوب في المادة الثانية (ب) من البروتوكول، فإنه يمكن للطرف الذي حضر الاجتماع القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. وإذا فشل الطرف المضيف في إصدار الدعوة للطرف الآخر لحضور الاجتماع، فإنه يمكن للطرف الآخر القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة.

9 - المدخلات الإسرائيلية التي يعترف بها لأغراض المناطق الصناعية المؤهلة يجب أن تكون مدخلات ذات صلة مباشرة.

10 - لن تعترف اللجنة المشتركة للمناطق لصناعية المؤهلة بالمدخلات المشتركة من مؤسسات اسرائيلية لغرض استيفاء الحد الأدنى للمدخلات المطلوبة من المصنعين الاسرائيليين إلا إذا كانت هذه المدخلات تتماشى بالكامل مع قواعد المنشأ المحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

11 - يتم احتساب الالتزام بالمعايير الموضوعية في المادة الثانية (د) من البروتوكول علي أساس إجمالي الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية إلي الولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة علي أساس ربع عام لكل شركة ووفقاً للشروط الموضوعية في الفقرتين 9 و10 بعاليه.

12 - في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن هناك شركة فشلت في الالتزام، لأي سبب، بمتطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة وملاحقه، فإنه يتم اتخاذ الخطوات التالية:

أ - في حالة الفشل للمرة الأولى\_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة الربع ع\_\_\_\_\_ التالى.

ب - في حالة الفشل للمرة الثانية\_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لمدة ربع\_\_\_\_\_ ع\_\_\_\_\_ التالى.

ج- في كل محاولة فاشلة للالتزام بعد المرة الثانية\_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لف\_\_\_\_\_ ترة السنة التالىة.

13 - في حالة الاحتياج لبيانات إضافية من أجل التحقق من الالتزام، فإنه يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تطلب من سلطات الجمارك للولايات المتحدة أن تمددها بالبيانات اللازمة.

14 - في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أثناء تنفيذ الإجراءات المذكورة بعاليه أن هناك حاجة لتعديل هذه الإجراءات، تقوم بتقديم اقتراح لوزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر ولوزير الصناعة والتجارة والعمل لإسرائيل، للحصول علي موافقتهما.

ملحق رقم (3)

## التجارب الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

كوريا الجنوبية	المجر	ايرلندا	الصين	تونس	إسرائيل	تركيا	الحوافز المالية والضريبية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحصل الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التقنية أو الشركات القائمة في مناطق الاستثمار الأجنبي على إعفاء من ضرائب الشركات لمدة سبع سنوات تليها تخفيض للضرائب بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات.</li> <li>- تقدم الحكومة إعفاء من ضرائب الأراضي والعقارات لمدة خمس سنوات تليها تخفيض بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات.</li> <li>- يتم إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعفاء من ضرائب الشركات لمدة خمس سنوات وذلك للشركات القائمة في المناطق ذات الأولوية - التي يزيد فيها معدل البطالة عن ١٥٪- بشرط زيادة المبيعات سنويا بنسبة ٥٪ من قيمة الاستثمار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يبلغ معدل الضريبة ١٢,٥٪ على جميع الأرباح المتولدة عن الأنشطة الصناعية أو الخدمية، ويتراوح معدل التعريفية الجمركية ما بين صفر و١٠٪ طبقا لدرجة تصنيع السلعة.</li> <li>- تقديم منح عن تكلفة الأرض والبناني والآلات، وذلك بحد أقصى ٤٠٪.</li> <li>- يتم منح حوافز عن الوظائف الدائمة لوقت كامل التي تخلقها الشركة. وتتراوح قيمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إذا زاد العمر الإنتاجي للعشروع على ١٠ سنوات يحصل على إعفاء من الضرائب لمدة سنتين، ثم يحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة ٣ إلى ٥ سنوات.</li> <li>- تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها على ٧٠٪ من إنتاجها على إعفاء من نصف الضريبة المقررة. كما تحصل على إعفاء جمركي على السلع والعمدات المستوردة من الخارج.</li> <li>- يحصل المستثمر على ما يعادل ٤٠٪ من قيمة الضرائب المدفوعة إذا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتم منح الشركات التي تصدر إنتاجها بالكامل إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات تليها تخفيض بنسبة ٥٠٪. و تتمتع واردات هذه الشركات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.</li> <li>- بالنسبة للمشروعات السياحية والصناعية التي تقام في المناطق ذات الأولوية بالتنمية تحصل على: منحة بنسبة ٧٪ من تكلفة المشروع، مشاركة حكومية في نفقات البنية الأساسية، إعفاء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يحصل المشروع الأجنبي على منح للاستثمار تتراوح بين ١٠-٢٤٪ من الاستثمارات في الأصول الثابتة طبقا لواقع وحجم المشروع.</li> <li>- هناك بديل آخر للمنع وهو الحصول على إعفاء ضريبي لمدة تتراوح من سنتين وحتى ١٠ سنوات.</li> <li>- تتراوح قيمة منح البحث والتطوير ما بين ٣٠٪ و٦٦٪ من تكلفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يسمح للشركات بخصم مخصص للاستثمار (تتراوح قيمته ما بين ٤٠-٢٠٠٪ من الاستثمار الثابت) من الوعاء الذي تحسب عليه الضريبة.</li> <li>- تعفى الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار.</li> <li>- يقدم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الأدوات والمعدات وبرامج الحاسب التي يتم</li> </ul>	

كوريا الجنوبية	المجر	ايرلندا	الصين	تونس	إسرائيل	تركيا	
		الحوافز ما بين ١٢٥٠ إلى ١٢٥٠٠ يورو للوظيفة الواحدة.	قام بإعادة استثمار أرباحه. - إعفاء الآلات والمعدات التي تستورد من مراكز الأبحاث من الجمارك. - أولوية الحصول على قروض بنكية ميسرة للشركات التي تقوم بتصدير أكثر من ٧٥٪ من إنتاجها.	من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها، كما تتحمل الحكومة عن هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب العمل في برامج التأمين الاجتماعي	البحث والتطوير.	شراؤها من أجل البحث والتطوير. - إعفاء السلع التشغيلية والأدوات المكتبية لشروعات البحث والتطوير من الرسوم الجمركية - تأجيل دفع ٢٠٪ من قيمة المستحقات الضريبية الواجبة الدفع بشرط ألا يتجاوز المبلغ إنفاق الشركة على البحوث والتطوير خلال السنة.	
السماح بتحويل الأرباح في أي وقت دون شروط	السماح بتحويل ١٠٠٪ من الأرباح.	تم توجيه ٣٦,٣٪ من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه ايرلندا من الاتحاد الأوروبي لتطوير البنية الأساسية.	استخدمت الصين سياسة "السوق من أجل التكنولوجيا"، حيث سمحت للشركات التي تستخدم تقنية متقدمة بالبيع للمستهلكين المحليين.	يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية.	قامت إسرائيل بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية تجارة السلع والخدمات وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال، وذلك لمحاولة التغلب على	تم إنشاء محاكم متخصصة لتتفرغ فقط في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، كما تم سن عدد من القوانين التي تهدف لحماية العلامات	<b>الحوافز غير المالية</b>
السماح بالاستغناء عن العمالة من أجل أهداف العمل، بالإضافة إلى زيادة مرونة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل.	يسمح قانون الاستثمار للشركات الأجنبية بتملك العقارات اللازمة لممارسة أنشطتها	تم تنظيم برامج		تم إنفاق ١٠ مليارات			
السماح للمستثمرين الأجانب							

كوريا الجنوبية	المجر	ايرلندا	الصين	تونس	إسرائيل	تركيا
بتملك العقارات بنفس الإجراءات التي يتبناها المواطنون. كما تم السماح بمدد فترة إيجار الممتلكات الحكومية من عشر سنين إلى خمسين سنة.	الاقتصادية"، إلا أن هذه العبارة الأخيرة يتم تفسيرها بالمعنى الواسع لها. - توافر قوى عاملة رخيصة وماهرة.	معادلة في الهندسة وتكنولوجيا الحاسبات للخريجين. كما اهتمت ايرلندا بالتدريب المهني. - تم عقد اتفاقيات مع اتحاد العمال لخفض الضرائب على الدخل في مقابل إيقاف الزيادة في الأجور ومنع الاضرابات. - يُسمح بتسجيل العلامات التجارية في مكتب العلامات التجارية الأيرلندي أو ذلك التابع للاتحاد الأوروبي.	السماح بحرية تحويل رؤوس الأموال في حدود احتفاظ الشركات بأرصدة تكفي لالتزاماتها في حساب رأس المال الخاص بها.	- دولار خلال خطة (1997-2001) على تطوير شبكة النقل والمواصلات. وأنفقت الحكومة التونسية 1,5 مليار دينار تونسي خلال خطة (1997-2001) لتطوير شبكة الاتصالات.	صغر حجم السوق المحلي وظروف البيئة الاقتصادية في المنطقة.	التجارية، والتصميمات. الصناعية وبراءات الاختراع. - تبنى أسس ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS) و(IAS). - حرية تحويل الأرباح من خلال البنوك والمؤسسات التمويلية الخاصة. - السماح للأجانب بتملك العقارات على أساس تبادل الامتيازات بين تركيا والدولة الأم.

الإطار التنظيمي والمؤسسي	تركيا	إسرائيل	تونس	الصين	ايرلندا	المجر	كوريا الجنوبية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحق فى التقدم للمحاكم المحلية أو اللجوء إلى التحكيم الدولى أو أى من الوسائل الأخرى لتسوية المنازعات.</li> <li>- تم تغيير الجهة المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل من المجلس العام للاستثمارات الأجنبية إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعى، مما يتيح المرونة فى تحديد الإجراءات والقواعد الخاصة بالحصول على تصاريح العمل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يقوم مركز ترويج الاستثمار بتقديم خدمة متكاملة من خلال الشباك الواحد "One Stop Shop" للشركات الأجنبية الراغبة فى فرص الاستثمار أو مشروعات رأس المال المشترك فى إسرائيل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يسمح القانون للشركات الأجنبية التى تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك ١٠٠٪ من أسهم المشروع دون الحصول على تصاريح مسبقة.</li> <li>- إنشاء مكان واحد "One-Stop Shop". يتم من خلاله الحصول على التصاريح المطلوبة.</li> <li>ويحصل المشروع على الإعفاءات والحوافز الضريبية بمجرد إرسال الوثائق الخاصة.</li> <li>- من الممكن استصلاح الأراضى الزراعية بنظام الإيجار عن طريق الشركات المحدودة العامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- فى عام ١٩٧٩، أصدرت الصين عدة قوانين وتنظيمات تسمح بمشروعات رأس المال المشترك. ثم فى عام ١٩٨٦، صدر قانون يسمح للأجانب بالتملك الكامل للشركات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عملت ايرلندا منذ عام ١٩٩٣ على إلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال من أو إلى ايرلندا، كما ألغيت القيود المفروضة على تحويل الأرباح أو الفوائد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حرية اللجوء للتحكيم الدولى فى حالة عدم نجاح تسوية المنازعات مع المستثمرين الأجانب. ولتسديم هذه الحرية، انضمت المجر إلى عضوية المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يُسمح للشركات الأجنبية التى تستخدم تقنية متقدمة باختيار الموقع المناسب ويحصل المشروع على حوافز تصل إلى ١٠٠٪ من تكلفة البناء وحوافز للبحث والتطوير تصل إلى ٨٠٪.</li> <li>- إنشاء مركز خدمة الاستثمار كجهة إدارية واحدة (One Stop Shop) يتعامل معها المستثمرين الأجانب. كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر.</li> <li>- تم إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين لتسديد الصعوبات التى تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية.</li> <li>- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من أسهم الشركات الكورية.</li> </ul>	

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر، مجلس الوزراء، ، يوليو 2004، ص ص 58-61

## ملحق رقم (4)

### مصنوفة التجارب الدولية

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• بلغاريا	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار.</li> <li>• تدنى مستويات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الإطار المؤسسي.</li> <li>• تيسير إجراءات الاستثمار.</li> <li>• حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار.</li> <li>• إنشاء مناطق للتجارة الحرة.</li> <li>• التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية الثنائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الإطار المؤسسي: إنشاء وكالة الاستثمار الأجنبي لتقديم خدمة الشباك الواحد "one stop shop" للمستثمرين وتوفير كافة البيانات التي يحتاج إليها المستثمرون الأجانب.</li> <li>• تيسير إجراءات الاستثمار: <ul style="list-style-type: none"> <li>— إلغاء ٢٠٪ من إجراءات ترخيص وتسجيل المشروعات الاستثمارية التي كان يلتزم بها المستثمرون من قبل.</li> <li>— مراجعة وتبسيط ٣٣٪ من إجراءات ترخيص المشروعات الاستثمارية.</li> </ul> </li> <li>• حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار: <ul style="list-style-type: none"> <li>— إلغاء كلى لضريبة الدخل على الشركات في المناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة.</li> <li>— تخفيض تدريجي لضريبة الدخل على الشركات من ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٣، إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥.</li> <li>— إعفاء من ضرائب القيمة المضافة على واردات المشروعات</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٣.</li> <li>• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلغاريا من ٥٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٨١٣ مليون دولار عام ٢٠٠١.</li> </ul>

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			<p>التي يزيد حجم استثماراتها على ٥ ملايين يورو.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— إعفاء من ضريبة الزيادة في قيمة رأس المال.</li> <li>— حرية تحويل رأس المال والأرباح دون أى قيود.</li> <li>— يحق للمستثمر الأجنبي شراء الأراضي وتملكها ملكية تامة.</li> <li>— معاملة المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين المحليين دون أى تفرقة من حيث الحقوق والإميازات.</li> </ul> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء مناطق للتجارة الحرة: تم إنشاء ٦ مناطق للتجارة الحرة تقع كلها في أماكن استراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة نقل البضائع إلى طرق التجارة الدولية.</li> <li>• التعاون والاتفاقيات الدولية: قامت بلغاريا في يونيو ٢٠٠٠ بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار مع العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الهند والصين، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية.</li> </ul>	
• الهند	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صعوبة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإقامة الاستثمار.</li> <li>• فرض قيود على المستثمرين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوسع في منح الحوافز المالية والضريبية.</li> <li>• تيسير إجراءات الاستثمار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحوافز المالية والضريبية:</li> <li>— إعفاء كامل للأرباح الناتجة عن النشاط التصديري من الضرائب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٢,٨٪ عام ٢٠٠٢.</li> </ul>



الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الأجانب، خلال فترة الثمانينات، حيث لم يكن يسمح للأجانب في كثير من القطاعات الاقتصادية بالاستثمار إلا في حدود ضيقة.		<ul style="list-style-type: none"> <li>— تتمتع المنشآت التي تزاول نشاطها في صناعات جديدة بإعفاء ضريبي يعادل ٢٥٪ من الأرباح لمدة ٨ سنوات.</li> <li>— إعفاء ٢٠٪ من الضرائب على الأرباح لمدة ١٠ سنوات في حالة مزاولة المنشأة لنشاطها في منطقة متخلفة صناعياً.</li> <li>— خصم ٥٠٪ من الرسوم والضرائب المفروضة على المتحصلات الخارجية بمعرفة شركات المقاولات والفنادق.</li> </ul> <p>• تيسير إجراءات الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— رفع نسبة تملك الأجانب بالمشروعات لتصل إلى ٥٠٪ بالنسبة للصناعات المعدنية والإستخراجية و٧٤٪ في بعض الصناعات الأخرى</li> <li>— السماح للأجانب بالاستثمار في جميع القطاعات باستثناء الطاقة الذرية والأسلحة والذخيرة.</li> <li>— موافقة ثلثائية لرفع نسبة ملكية الأجانب إلى ٥١٪ من حقوق الملكية في ٤٦ نشاطاً صناعياً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند من ٢,٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفع معدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي من ٣,٥٪ كمتوسط في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٣ .</li> <li>• ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من ٦١٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى ٢,٤١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الإطار المؤسسي <ul style="list-style-type: none"> <li>تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ وتقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات مثل <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد فرص الاستثمار</li> <li>- تسهيل ترخيص مشاريع الاستثمار</li> <li>- تقديم معلومات فنية حول الإجراءات والبيانات في القطاعات الاستثمارية وتوفيرها للمستثمرين المهتمين</li> <li>- مساعدة المستثمر في العثور على موقع لتنفيذ المشروع</li> <li>- عقد اجتماعات بين الشركاء المحتملين من القطاع الخاص ومسؤولين من الحكومة.</li> <li>- توفير دعم مستمر وحل دائم للمشاكل المتعلقة بالمشروع منذ تأسيسه وحتى تنفيذه على أرض الواقع.</li> </ul> </li> </ul> </li> <li>• الحوافز المالية والضريبية <ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض الضرائب على أرباح الشركات والخدمات</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الإطار المؤسسي.</li> <li>• تقديم الحوافز الضريبية والمالية.</li> <li>• تعزيز التعاون الدولي والإقليمي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم كفاءة البنية الأساسية.</li> <li>• عدم توافر بيانات عن مناخ الاستثمار.</li> <li>• تعقد الإجراءات الإدارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأردن</li> </ul>
---	---	--	---	--

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			<ul style="list-style-type: none"> <li>الاجتماعية بواقع ٢٥٪ أو ٥٠٪ أو ٧٥٪ ولدة عشرة سنوات، بناءً على موقع ونشاط المشروع.</li> <li>- إعفاء الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية.</li> <li>- إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسبة تصل إلى ١٥٪ من القيمة الكلية للأصول الثابتة.</li> <li>- إعفاء المواد الخام المستوردة والمستخدم في الصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية.</li> <li>- حرية تحويل رأس المال والأرباح والرواتب إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل.</li> <li>• التعاون الدولي والإقليمي وقعت الأردن على عدد من اتفاقيات الشراكة الدولية من بينها: <ul style="list-style-type: none"> <li>- اتفاقية الشراكة الأوروبية التي سيتم تطبيقها عام ٢٠٠٥.</li> <li>- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم توقيعها في أكتوبر ٢٠٠٠ ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠١.</li> </ul> </li> </ul>	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			<ul style="list-style-type: none"> <li>• تيسير إجراءات الاستثمار: بدأت الحكومة الأردنية في تطبيق الحكومة الالكترونية وذلك لتيسير حصول المستثمرين وغيرهم من المواطنين على التصاريح المطلوبة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تركيا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعدد الإجراءات الإدارية ووجود البيروقراطية فى الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.</li> <li>• ارتفاع حجم ظروف عدم التأكد المتعلقة بعدد من الجوانب السياسية وكذلك المرتبطة بالاقتصاد الكلى.</li> <li>• ضعف المنظم الإرشادية للمستثمرين.</li> <li>• ارتفاع معدلات الضرائب.</li> <li>• ضعف الإطار الحكومى المنظم لعملية إنشاء الاستثمارات الجديدة.</li> <li>• التغييرات المتتالية فى الإطار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الإطار المؤسسى.</li> <li>• تطوير الإطار التشريعى.</li> <li>• تقديم الحوافز المالية والضريبية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الإطار المؤسسى</li> <li>– إنشاء "جمعية تحسين بيئة الاستثمار" (IIECC) بالتعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص.</li> <li>– إلغاء الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركات رأس المال المشترك والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي كانت تتم فى وزارة الصناعة والتجارة.</li> <li>– من الممكن الحصول على العقود المعتمدة من مكاتب التوثيق التجارية كبديل عن التوثيق العام خلال مرحلة تأسيس الشركات وهو ما يعد تسهياً لهذه الإجراءات.</li> <li>– يُسمح للأشخاص الأجانب والشركات الأجنبية التي تم تأسيسها فى الخارج بتملك العقارات فى تركيا على أساس تبادل الإمتيازات، والتي تعنى أن الحقوق الممنوحة من الدولة لمواطنيها وشركاتها المحلية لا بد أن تُمنح للمواطنين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٦,٣ عام ١٩٨٣ إلى ٢١,٣٪ عام ٢٠٠٢ ثم ارتفعت إلى ٢٢,٨ عام ٢٠٠٣.</li> <li>• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تركيا من ٩٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠١.</li> </ul>

آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	توصيف المشكلة	الدولة
	<p>التركيبين.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإطار التشريعي: إصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في يونيو ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون إلى إلغاء التفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتقليل الإجراءات الإدارية وإمكانية إتمامها في مكان واحد "one stop shop".</li> <li>• الحوافز الضريبية والمالية <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار، بينما تخضع باقى السلع الرأسمالية لنسبة ٥٪ رسوم الصندوق فقط.</li> <li>- يقدم صندوق دعم الاستثمار قروض ميسرة للمشروعات التي تريد نقل نشاطها للمناطق ذات الأولوية بنسبة ٥٠٪ من تكاليف النقل وإعادة التجميع.</li> <li>- يقدم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الأدوات والمعدات وبرامج الحاسب التي يتم شراؤها من أجل أغراض البحث والتطوير.</li> <li>- يسمح للأجانب بحرية تحويل أرباح المشروعات</li> </ul> </li> </ul>		<p>التشرعى بشكل غير واضح.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود فساد بقطاع الأعمال.</li> <li>• وجود بعض القيود على نسب حقوق الملكية للأجانب.</li> </ul>	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الاستثمارية وتوزيعات الأسهم للخارج.	
● ماليزيا	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تقييد نسب حقوق الملكية للاجانب فى عديد من الصناعات.</li> <li>● نقص مهارات العمالة فى بعض الصناعات.</li> <li>● تفشى الفساد الإدارى فى بعض قطاعات الأعمال</li> <li>● غياب الشفافية فى السياسات الحكومية المتعلقة بالانشطة الانتاجية.</li> <li>● عدم تشجيع المنافسة، وظهور بعض الاشكال الاحتكارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطوير الإطار المؤسسى</li> <li>● تعزيز التعاون الدولى</li> <li>● تقديم حوافز مالية وضريبية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هيئة تنمية الصناعات الماليزية: وتقوم الهيئة بالآتى: <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلى فى الصناعات والقطاعات الخدمية</li> <li>- المساهمة فى السياسات التى ترسمها وزارة التجارة الدولية والصناعة</li> </ul> </li> <li>● التعاون الدولى : قامت ماليزيا بتوقيع عدداً من اتفاقيات ضمانات الاستثمار الثنائية مع ٥٤ دولة، الأمر الذى أدى إلى انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.</li> <li>● الحوافز الضريبية والمالية <ul style="list-style-type: none"> <li>- حرية تحويل الأرباح والتدفقات الخارجة لرؤوس الأموال</li> <li>- تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للاستثمار فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٧١٤ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ إلى ٣٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ .</li> <li>● ارتفاع إجمالى التكوين الرأسمالى إلى ٢٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٩ و ٢٣,٦٪ عام ٢٠٠٢ .</li> <li>● ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى لتبلغ ٢٢,٣٪ عام ٢٠٠٢ .</li> </ul>
● سنغافورة	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وجود عدد من العوقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من بينها عدم السماح بارتفاع نسبة حقوق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطوير الإطار المؤسسى</li> <li>● تعزيز التعاون الدولى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مراكز تشجيع الاستثمار <ul style="list-style-type: none"> <li>- هيئة التنمية الاقتصادية: تقوم بتنمية النشاط الاستثمارى الصناعى من خلال الدعم المالى والفنى لهذه الاستثمارات.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢١,٢٪ عام ٢٠٠٢ .</li> </ul>

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	<p>الملكية للأجانب عن ٤٩٪ في بعض الصناعات).</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>وجود بعض العوائق ترتبط بالإطار التشريعي المتعلق بالمشآت المحلية والاستثمار الأجنبي.</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>مجلس تنمية التجارة السنغافوري: وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى دعم وتحفيز التجارة، إلا إنها أيضا ترتبط بتحفيز وتهيئة مناخ الاستثمار، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات.</li> <li>التعاون الدولي: التوقيع على عدد من اتفاقيات الاستثمار والتنسيق مع الدول المجاورة بهدف تشجيع الاستثمار.</li> <li>برامج تنمية النشاط الاقتصادي، مثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>التصنيع: يهدف البرنامج إلى تنمية القطاع الصناعي والوصول بمعدل النمو الصناعي إلى ٧٪.</li> <li>التجارة الدولية: يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات الاقتصاد الوطني على المنافسة في الأسواق العالمية.</li> <li>الاستثمار التعاوني: يقوم البرنامج بتنفيذ عشرة مشروعات بإجمالي تكلفة ١٠٠ مليون دولار.</li> <li>المشروعات المحلية الواعدة: يعمل المشروع على زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة من ٧,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٠,٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠١.</li> </ul>

آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	توصيف المشكلة	الدولة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• بلغت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢١٪ عام ٢٠٠٢.</li> <li>• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إسرائيل من ١,٨٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠١</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراكز تشجيع الاستثمار <ul style="list-style-type: none"> <li>- مكتب كبير العلماء (OCS): يقوم المكتب بدعم مشروعات البحث والتطوير .</li> <li>- صندوق تشجيع التسويق : يقدم الصندوق الدعم المالي للمشروعات التي تسعى للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.</li> <li>- مركز ترويج الاستثمار: ويقوم بالآتي: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ ترتيب زيارات عمل لممثلي الشركات الأجنبية من أجل تعريفهم بفرص الاستثمار في إسرائيل .</li> <li>○ مد المستثمرين الأجانب بالمعلومات التفصيلية عن مواقع وتكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تسهيل التعامل مع الجهات الأخرى، مثل: السلطات المحلية.</li> <li>○ تخطيط وتنظيم المعارض في إسرائيل من أجل مساعدة رجال الأعمال الأجانب في التعرف على مميزات الاستثمار في إسرائيل.</li> <li>○ تنمية وعي المجتمع الاقتصادى بما تقدمه إسرائيل للاستثمار الأجنبي، من خلال عقد المؤتمرات ودعوة</li> </ul> </li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الإطار المؤسسى.</li> <li>• الحوافز المالية والضريبية.</li> <li>• عقد الاتفاقيات الدولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم استقرار الأوضاع الأمنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إسرائيل</li> </ul>



آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	توصيف المشكلة	الدولة
	<p>الصحفيين المتخصصين لإسرائيل وتعريفهم بالصناعة الإسرائيلية ومناخ الاستثمار في إسرائيل.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج الخصخصة: عملت إسرائيل في السنوات الأخيرة على تسريع معدلات الخصخصة عن طريق طرح أسهم الشركات في أسواق رأس المال الدولية.</li> <li>• الاتفاقيات الدولية: توقيع ٣٥ اتفاقية لترويج وحماية الاستثمار و٣٤ اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع الشركاء الاقتصاديين التقليديين لإسرائيل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وغيرهم من الدول.</li> <li>• الحوافز المالية والضريبية <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقدم إسرائيل منح البحث والتطوير وتتراوح قيمة المنح ما بين ٣٠٪ من تكاليف البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات القائمة وحتى ٦٦٪ للمنتجات الجديدة.</li> <li>- إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية.</li> <li>- السماح للأجانب بتحويل أرباح المشروعات وتوزيعات الأسهم للخارج.</li> </ul> </li> </ul>			

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• تونس		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم حوافز ضريبية وجمركية</li> <li>• تقديم حوافز التنمية الإقليمية</li> <li>• تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للاستثمار</li> <li>• تطوير البنية الأساسية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحوافز الضريبية والمالية <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات، وتخفيض بنسبة ٥٠٪ على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.</li> <li>- إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.</li> <li>- تتمتع واردات الشركات (التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل) من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.</li> </ul> </li> <li>• حوافز التنمية الإقليمية <ul style="list-style-type: none"> <li>- منحة بنسبة ٧٪ من تكلفة المشروع.</li> <li>- مشاركة حكومية في نفقات البنية الأساسية.</li> <li>- الإعفاء من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.</li> <li>- تتحمل الحكومة عن هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب العمل في برامج الضمان الاجتماعي.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس من ٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٢.</li> <li>- ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥,١٪ عام ٢٠٠٢.</li> </ul>

آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	توصيف المشكلة	الدولة
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإطار المؤسسي والتشريعي <ul style="list-style-type: none"> <li>- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك ١٠٠٪ من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة.</li> <li>- يمكن استصلاح الأراضي الزراعية بنظام الإيجار عن طريق الشركات المحدودة العامة على ألا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي ٦٦٪.</li> <li>- يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل العملات الجارية منذ عام ١٩٩٤.</li> <li>- إنشاء مكان واحد "One-Stop Shop" تابع لوكالة الترويج الصناعي يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات.</li> </ul> </li> <li>● تطوير البنية الأساسية <ul style="list-style-type: none"> <li>- قامت الحكومة التونسية بإنفاق ١٠ مليارات دولار خلال</li> </ul> </li> </ul>			

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			خطة (١٩٩٧-٢٠٠١) على تطوير شبكة النقل والمواصلات. ونتيجة لذلك ارتفعت طاقة الموانئ في تونس إلى ٦٠٠٠ سفينة في السنة، بحمولة شحن تبلغ ٢٥ مليون طن سنويا. كما ارتفعت طاقة المطارات إلى ١٣ مليون راكب سنويا.	

المصدر: قطاع الدراسات التنموية، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ، أكتوبر 2004، ص ص 23-67